

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ١٨

الأربعاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

اليوم الدولي للسلم

السيد غول (تركيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية،

أود أن أنقل تعازي شعبي إلى شعب الولايات المتحدة الصديق فيما خلفه الإعصار كاترينا من خسارة أليمة في الأرواح ومن تدمير واسع النطاق. وتلك أيضا تذكرة قوية بالكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان الكثيرة الأخرى، من قبيل المجاعة في أفريقيا وحالات تسونامي والزلازل والمصائب البيئية والعنف والإرهاب الواسعي النطاق. كلها تتطلب الاهتمام والتعاون الدوليين الدائمين. وتشعر تركيا شعورا عميقا، وقد عانت من كوارث مماثلة، حيال الآخرين وتقف متضامنة معهم.

والتمسك بمبادئ العدالة والكرامة والمساواة والتقدم الاجتماعي بالنسبة إلى الرجال والنساء في عالمنا ينبغي أن يكون أساس النظام الدولي. يجب علينا أن ننشر العدالة مع الحرية. ولا يمكننا أن نطمئن حتى نوفر الازدهار والكرامة لكل كائن بشري. هذه المبادئ ينبغي أن تهدينا في جهودنا في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لأول المتكلمين في المناقشة العامة لهذا الصباح، أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية تحتفل اليوم، ٢١ أيلول/سبتمبر، باليوم الدولي للسلم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨٢/٥٥، المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد جرى احتفال طيب للغاية عند ناقوس السلام هذا الصباح، ذكرنا بواقع هذا العالم، الذي يجب علينا جميعا أن نأتي به إلى داخل هذه القاعة. فلنحتفظ بمكان في عقولنا لليوم الدولي للسلم، اليوم وفي الأيام والشهور والسنين القادمة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الله غول، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في تركيا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي في إن الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة تطور مشجع. نود أن نشهد نفس الإتجاه الإيجابي في الضفة الغربية. إن النشاطات الإستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة يجب أن تنتهي. ويجب احترام حرمة الأماكن المقدسة في القدس. وينبغي إنعاش خطة الطريق وتنفيذها التام.

وفضلا عن ذلك، يجب علينا ألا ندع الإرهاب والعنف يخرجان بالعملية عن مسارها هذه المرة. يجب أن يتحرك إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية قدما، خاصة في المجال الأمني. ويجب تكثيف الجهود لتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين. إننا نؤيد عمل السيد جيمز وولفنسون، المبعوث الخاص للجنة الرباعية لفك الإشتباك، ونحن نتعاون معه. ونعتقد أن هذه الجهود ستساعد في استعادة الحس بالأمل بين الفلسطينيين وفي ضمان الأمن للإسرائيليين.

وابتغاء دمج الفلسطينيين في العالم يجب بناء موانئ ومطارات وتشغيلها. ومعابر الحدود والممرات التجارية يجب أن تؤدي وظيفتها على نحو سلس. يجب تحقيق حرية الحركة. تدابير كهذه من شأنها أن تقطع طريقا طويلا صوب إحياء الاقتصاد الفلسطيني. ومن شأن ذلك أن يشجع الفلسطينيين على أن يصبحوا شركاء حقيقيين في السلام مع الإسرائيليين. وتركيا على استعداد للعمل بنشاط مع الطرفين من أجل تحقيق هذه الرؤيا. ونحن مصممون على مواصلة الإسهام بأية طريقة ممكنة.

ومصير العراق والطريقة التي تتطور بها الأحداث في ذلك البلد هما ذوا أهمية حرجة بالنسبة إلى السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وما يتجاوزه. إن بناء عراق ديمقراطي ومزدهر يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه لن يكون ممكنا إلا إذا اتحد الشعب العراقي وتصرف بتضامن تام ورؤية

لقد تركنا فترة مفعمة بالعمل خلفنا، توجت بعقد مؤتمر قمة هام. وتشجعنا جميعا الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) التي اعتمدها مؤتمر القمة على التركيز على المشاكل العالمية التي نواجهها وعلى الطريقة التي نحقق بها التغيير الإيجابي. لقد حان وقت العمل. يجب علينا البدء بتنفيذ ما اتفقنا عليه: على مسائل تتراوح من بناء السلام إلى حقوق الإنسان. وإذ نفعل ذلك، يجب ألا نغفل هدفنا الرئيسي: يجب أن نحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥.

وإذ نضع هذه الأشياء نصب أعيننا، نرحب باقتراح الأمين العام ببدء ميثاق المساءلة (انظر A/60/PV.9). ونرحب أيضا بفكرتكم، السيد الرئيس، وهي تقديم موحز للعمل في السنة القادمة يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة.

إن عددا كبيرا من المشاكل الدولية التي تتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة يحدث في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. هذه مسائل حقيقية تؤثر تأثيرا وثيقا في حيوات أفراد شعبنا يوميا. ونعمل، بوصفنا بلدا له تراث عريق وتجربة دولية كبيرة، لبناء ثقافة التوفيق والمصالحة.

وروابطنا التاريخية والثقافية بالدول في المناطق المحاورة من أوروبا - آسيا إلى العالم الإسلامي ودورنا بوصفنا عضوا في المؤسسات الأوروبية والعبارة للأطلسي والمتوسطية سيكون لها أثر إيجابي في إسهام تركيا في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

وفي ظل هذه الخلفية، وبحس بالثقة، أعتنم الفرصة لأن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى ترشح تركيا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للمدة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

وتبشر جهود الإصلاح الجارية بتحقيق رفع المعايير السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط. وسواصل تشجيع ومساعدة هذه الجهود المحلية.

التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية من المسائل التي تحتاج إلى الاهتمام الأكبر. ويجب تشجيع الحصول على محاصيل بديلة ابتغاء الاستعاضة عن زراعة الخشخاش الواسعة النطاق. وتركيا، بوصفها بلدا قاد مرتين القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان مدة ١٤ شهرا خلال السنوات الثلاث المنصرمة، تود إعادة ذكر التزامها المستمر. ونرحب بإجراء انتخابات بوصفها تطورا مشجعا للديمقراطية في أفغانستان.

ولدينا تصميم على مواصلة تأييدنا لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار في جنوب شرق أوروبا. حققت منطقة البلقان التقدم الكبير صوب إنشاء بيئة سلمية تفضي إلى التنمية الاقتصادية. والتوحيد السياسي والاقتصادي للبوستنة والمهرسك ومحادثات الوضع النهائي في كوسوفو من اللازم رصدها بعناية. وستواصل تركيا كونها شريكا يعول عليه في هذه العملية.

وفيما يتعلق بشرق منطقة البحر الأبيض المتوسط فإن رؤيتنا هي إيجاد حوض للتعاون والاستقرار والازدهار فيما بين تركيا واليونان وشعب قبرص. لكن من المؤسف أننا، في الوقت الذي نناقش أفضل طريقة لإصلاح الأمم المتحدة وتعزيز دورها، نشهد في الوقت ذاته محاولة لإبعاد مشكلة قبرص عن هذه المنظمة. إننا نعتبر تلك الجهود الرامية إلى تقويض دور الأمم المتحدة مفارقة تثير أشد القلق. وقد مثلت خطة عنان أساسا فريدا لحل هذه المشكلة. وعلى الرغم من أن الخطة لم تلب تماما توقعات القبارصة الأتراك، فإنهم وافقوا عليها بأغلبية ساحقة من أجل التوصل إلى حل توافقي.

ومن جانب آخر، وفي ظل التوجيه الفعال لزعامة القبارصة اليونانيين، كان رفض خطة عنان في استفتاء أجري

واضحة. والاختلافات العرقية والدينية في العراق ينبغي ألا تكون مبعث فرقة. بل ينبغي أن تكون مصدرا للتعددية الثقافية، وإلا فإن العراق الجديد سيكون مصدرا لزعة الاستقرار والصراع، بدلا من أن يكون مصدرا للأمل والإلهام بالنسبة إلى المنطقة برمتها.

وتركيا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، تتصدر الجهود من أجل إعادة التأهيل السياسي والاقتصادي في العراق. ومحفل جيران العراق، الذي تؤدي فيه تركيا مرة أخرى دورا رياديا، يشكل منصة فعالة لتأييد وحدة العراق وسلامته الإقليمية.

والحالة الأمنية مصدر قلق بالنسبة إلى الجميع. ومن سوء الحظ أن العراق أصبح ميدانا لتدريب الإرهابيين. وتركيا، بوصفها بلدا مجاورا، تعاني نتيجة عن ذلك. ومما يقلقنا أن الإرهاب الذي مصدره العراق قد يكون له أثر ممتوج في بلدان أخرى، بما في ذلك تركيا. من واجبنا المشترك أن نمنع نتيجة كهذه.

ولا تزال مشاكل ناغورني كاراباخ وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية تعيق إحلال السلام وتحقيق التعاون في جنوب القوقاز. هذه المشاكل تتحدى جميع مبادئ الأمم المتحدة. وهي تتطلب انتباهنا المستعجل. ويجب، على نحو خاص، إيجاد تسوية سلمية لمسألة ناغورني كاراباخ تتفق مع السلامة الإقليمية لأذربيجان. ومن شأن اتخاذ خطوات صوب إنهاء احتلال الأرض الأذرية أن يوجد مناخا أفضل في المنطقة في مجالات منها العلاقات التركية - الأرمنية. إننا نمنح تأييدنا التام للجهود التي تبذلها مجموعة مينسك. وتتابع عن كئيب الاتصالات الرفيعة المستوى بين جاري تركيا ونشجع الطرفين على تحقيق التقدم.

وفي أفغانستان لا تزال تحديات كثيرة ماثلة. لا تزال الحاجة قائمة إلى التأييد المستمر من جانب المجتمع الدولي. إن

إلى تطوير علاقتها مع أفريقيا بأسرها. وقد فتحنا مؤخرا مكتبا في أديس أبابا ليكون بمثابة مركز تنسيقي للمساعدة الإنسانية والإنمائية التركية المقدمة إلى القارة. وقد أصدرت الحكومة التركية أيضا إعلانا باعتبار العام ٢٠٠٥ عام أفريقيا في تركيا. وسنواصل تقديم مساهمتنا إلى المؤسسات الدولية، والعمل على رفع المعاناة والقضاء على المرض والجوع في أفريقيا.

إن سلسلة الهجمات التي تشن في أجزاء مختلفة من العالم تثبت أنه ما من بلد محصن ضد الإرهاب. إننا نشجب تلك الفظائع بأشد العبارات. ولا يجوز التمييز بين المنظمات الإرهابية. ولا مجال للكيل بمكيالين في هذا الكفاح. ويجب علينا أن نرفض الإرهاب كأسلوب، بصرف النظر عن مكان وقوعه وأسبابه وكيفية ممارسته. وينبغي أن تكون مكافحة الإرهاب جهدا عالميا وجماعيا، وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور بارز. ونرحب بقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى اتخاذ تدابير مشددة ضد التحريض على الأعمال الإرهابية ولصالح الوقاية من الصراع المسلح، وبخاصة في أفريقيا. ويجب علينا أيضا أن نقاوم أي محاولة لربط أي ثقافة أو دين أو معتقد معين بالإرهاب.

ينبغي أن نضع في الاعتبار أن حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتطلب تعاوننا كاملا وشفافا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة في الشرق الأوسط، يعد إسهاما هاما في السلام والأمن الدوليين.

إن تقوية الطابع المتعدد الأطراف للأمم المتحدة ودورها المركزي في النظام الدولي تمثل جانبا أساسيا لسياستنا الخارجية. فهي أقوى أمل و ضمانة لعالم أفضل وأكثر أمنا.

العام الماضي ضربة للمجتمع الدولي. وبهذا ضاعت فرصة لإنهاء تقسيم الجزيرة مرة وإلى الأبد.

وقد قدم تقرير الأمين العام (S/2004/437)، الذي صدر بعد الاستفتاء، نظرة عامة عن عملية التفاوض الطويلة، وأوصى برفع جميع القيود عن القبارصة الأتراك. وبالعكس الممارسة المتبعة، يجري للأسف تجاهل تقرير الأمين العام الشامل عن قبرص. ونتيجة لذلك، لم يجر رفع القيود الجائرة المفروضة على القبارصة الأتراك. ومن الصعب أن يصدق المرء أن القبارصة الأتراك ما زالوا يعيشون تحت القيود، معزولين عن العالم الخارجي.

وأثناء المرحلة التي تلت، لم تتمخض استطلاعات الأمين العام وجهوده لإعادة تنشيط المحادثات استنادا إلى خطته عن نتائج ملموسة بسبب التعنت المتواصل من إدارة القبارصة اليونانيين. وكأن ذلك لم يكن كافيا، تسعى إدارة القبارصة اليونانيين الآن إلى تهميش الأمم المتحدة والى نقل المسألة إلى محافل أخرى. إنني أحث كل الأطراف الفاعلة الدولية على إحباط هذه الجهود المضللة. وتركيا ستظل مستعدة للمساهمة في مساعي الأمم المتحدة لإيجاد حل عادل ومنصف ودائم لمشكلة قبرص على أساس خطة عنان.

وبهذه المناسبة، أود أن أكرر التأكيد على الاقتراح الذي قدمته في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ برفع كل القيود التي تتعلق بالجزيرة (أنظر A/59/820). وقد اقترحت أساسا في ذلك المقترح بأنه كان من الضروري السماح بالتنقل الحر للناس ونقل السلع وتبادل الخدمات ورفع كل القيود المفروضة على الموانئ والمطارات بين الجانبين في قبرص وكذلك بين تركيا واليونان. ومن الجلي أن هذا المقترح يتطابق مع التوقعات المشروعة للمجتمع الدولي.

إننا نعلق أهمية كبيرة على استمرار علاقتنا وتعاوننا مع القارة الأفريقية. ووفقا لخطة العمل، تسعى تركيا بحماس

ويسرنا أن الوثيقة الختامية لاجتماع القمة عن التنمية (القرار ١/٦٠) تسلم بما يعزز بالفعل نهج استراليا في المساعدة الإنمائية: بأن الحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية السليمة وتدابير مكافحة الفساد وتحرير التجارة عناصر حاسمة في مكافحة الفقر وتطوير الاقتصادات وتحقيق استقرار المجتمعات المحلية. وإن لاستراليا سجلا حافلا بالمساعدة في هذه المجالات، وقد ازداد تأكيدا بإعلاننا في الأسبوع الماضي عن زيادة مخصصات استراليا للمعونة الخارجية إلى حوالي ٤ بلايين دولار استرالي بحلول عام ٢٠١٠ - أي مضاعفة المعونة مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٤ - فضلا عن المساهمات السخية بقيمة ١٠ ملايين دولار استرالي قدمت إلى الصندوق المخصص للديمقراطية، و ٣ ملايين إلى الصندوق المخصص لعمليات حفظ السلام خلال ثلاث سنوات.

وبصفة استراليا دولة تؤيد تأييدا قويا النتيجة الطموحة لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتسلم بأهميتها الحاسمة للبلدان النامية، فإنها ترحب أيضا بالتعهد والتحدي اللذين طرحهما الرئيس بوش قبل أسبوع (انظر A/60/PV.2): بأن الولايات المتحدة مستعدة لإلغاء التعريفات الجمركية والإعانات وغيرها من الحواجز إذا فعلت دول أخرى الشيء نفسه.

ولكن إلى جانب هذه النتائج الطيبة، هناك الكثير من الأسئلة المطروحة، وفي بعض الحالات، ما زالت هناك خيبة أمل كبيرة جدا. وبالنسبة لتحديد الأسلحة ومنع الانتشار ليس لدينا مطلقا ما نبيده - هناك نتائج ضعيفة بشكل غير عادل بالنظر إلى البيئة الأمنية العالمية المعاصرة التي تتجلى فيها بوضوح أخطار الانتشار.

لقد كانت الأيديولوجية التي عفا عليها الزمن، والتي جاء بها إلى طاولة المفاوضات الكثير جدا من الوفود، تعبيرا عميقا مقيتا عن العملية الحكومية الدولية في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن للأونرابل ألكسندر داونر، وزير خارجية استراليا.

السيد داونر (استراليا) (تكلم بالانكليزية): استراليا عضو مؤسس للأمم المتحدة، وقد دأبنا على دعم دور هذه المنظمة الهام في الشؤون العالمية. إن للأمم المتحدة العديد من المنجزات لتحتفل بها في عامها الستين. وبالقدر نفسه تضع الذكرى السنوية الستون أوجه القصور والفتش الفعلي للأمم المتحدة تحت المجهر لنراها جميعا.

وبحلول هذه المناسبة، تواجه الأمم المتحدة وأعضاؤها تحديا: إيجاد السبل العملية والقابلة للتطبيق لتحقيق قدر أكبر من الأمن والرخاء لشعوب العالم عن طريق منظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحها. وهذا ليس بالأمر السهل. وإن جدول أعمال الإصلاح واسع جدا وملح في نفس الوقت، والاتفاق على النهج صعب - في بعض الأحيان مستحيل - وقد أوضحت ذلك عملية اجتماع القمة الذي عقد مؤخرا.

وترحب استراليا بالتقدم الذي أحرزه اجتماع القمة في بعض المجالات الهامة، وبصورة خاصة الاتفاق على إنشاء لجنة لبناء السلام بغية مساعدة الدول الضعيفة، وهو العمل الذي ما فتئت استراليا تمارسه في منطقتها، كما بينت في خطاباتي السابقة أمام الجمعية العامة. ونرحب أيضا بحقيقة أن الدول اتفقت للمرة الأولى على أن المجتمع الدولي، عن طريق الأمم المتحدة، تقع على عاتقه مسؤولية التصرف لحماية السكان من الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان.

ونرحب أيضا بالدعوة إلى الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة عن الإرهاب، ودخول الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي حيز النفاذ في تاريخ مبكر.

أخيراً، إن الإصلاحات الإدارية التي تم الاتفاق عليها في اجتماع القمة خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها مجرد خطوة واحدة.

يحتاج الأمين العام إلى المزيد من السلطة والمرونة لإدارة الأمم المتحدة. و - كما أبرزت التحقيقات الأخيرة بتفصيل موقظ للأذهان - يجب تعزيز أنظمة الأمم المتحدة للمساءلة والمراجعة والرقابة الداخلية بشكل كبير. وليس هذا بالأمر الهين، ولكن يجب أن نتصدى من جديد لأوجه فشلنا.

لقد بشر اجتماع القمة بتحوّل تاريخي في تفكيرنا بشأن التدخل الإنساني، مبدداً الرغبة في اعتناق أسلوب تفكير جديد يتصدى لمسؤوليتنا عن السهر على احتياجات الآخرين في وقت الحاجة - أي "مسؤوليتنا الجماعية عن الحماية". ففي الكثير جداً من الأحيان، وقف العالم متفرجاً يراقب الكوارث الإنسانية وهي تتجلى للعيان قبل أن نسمع صرير عمل الآلية الدولية.

ففي الصومال والبوسنة ورواندا وكوسوفو، كانت الإجراءات التي اتخذت ضئيلة للغاية وجاءت متأخرة جداً. واليوم، يمثّل الوضع في دارفور صورة مصغرة لأوجه القصور تلك.

وكما تبين نتائج اجتماع القمة بجلاء، تقع على كل الدول مسؤولية حماية سكانها من الجرائم الفظيعة مثل جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وحينما يعاني السكان من ضرر خطير ولا ترغب الدولة المعنية في وقف هذا الضرر أو لا تستطيع وقفه، ينبغي أن يفسح مبدأ عدم التدخل الطريق أمام المسؤولية الجماعية عن الحماية.

ويجب أن يعتمد مجلس الأمن الآن على توافق الآراء الجديد هذا من أجل الاستجابة بشكل أكثر فعالية للأزمات الإنسانية.

إننا لم نغتنم الفرصة التي أتاحتها لنا أكبر تجمع من زعماء العالم لكي نتوصل إلى إعلان سياسي يعرف أعمال الإرهاب.

كيف يمكن لبعض الأمم أن تستمر في التأكيد على أن أعمال التشويه المتعمدة واستهداف المدنيين يمكن تبريرها في بعض الأحيان؟

كيف يمكن للبعض - بعد الفظائع المرتكبة في شرم الشيخ واسطنبول وجاكرتا والرياض ويوميا في العراق - أن يستمروا في استخدام المعايير المزدوجة، خادعين أنفسهم باعتقادهم أنه يمكن اعتبار هؤلاء الإرهابيين "مقاتلين من أجل الحرية"؟

إن هذه ليست مجادلة بشأن الأسس الموضوعية لقضية معينة. إنها تتعلق بالواجب الأخلاقي لتجريم السلوك الذي يؤذي الحضارة.

لقد أصبنا بخيبة أمل لأن اجتماع القمة لم يغتنم الفرصة لكي يحقق تقدماً بشأن إصلاح مجلس الأمن لضمان مواكبة عضوية مجلس الأمن وعمله لأولويات وحقائق هذا القرن.

وبينما عزم اجتماع القمة على إنشاء مجلس لحقوق الإنسان، فإن الوثيقة الختامية ينقصها التفصيل بشكل مُحبط للآمال. إن المجلس الجديد لحقوق الإنسان يجب أن يتغلب على نقصان المصدقية الذي تعاني منه آلية حقوق الإنسان الحالية والذي يسمح بتصعيد أفظع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى مناصب قيادية.

وستشارك أستراليا بشكل بناء في المفاوضات التي ستجرى حول تشكيل هذا المجلس الجديد. وستزيد بأكثر من الضعف - أي إلى مبلغ ٦٥٠.٠٠٠ دولار - مساهمتنا في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وقد حقق الزعماء بعض التقدم في هذا الاتجاه في الأسبوع الماضي ولكنهم لم يعتمدوا استراتيجية الأمين العام لمكافحة الإرهاب.

ورحبت أستراليا باعتماد الجمعية العامة للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في نيسان/أبريل من العام الماضي. ووقع رئيس وزراءنا، السيد جون هوارد، تلك الاتفاقية بالنيابة عن أستراليا في اجتماع القمة. ومن الحتمي الآن أن نضاعف جهودنا من أجل إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

إن سد الثغرات الموجودة في الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب عنصر أساسي في جهودنا المتضافرة لمنع وقوع هجمات في المستقبل ومحكمة الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية. والجهود الدولية الفعالة لتجريم هذه الأعمال خطوة حيوية إلى الأمام.

يواجه العالم اليوم نوعاً من الأخطار لم يكن متصوراً وقت صياغة اتفاقيات جنيف - المنظمات الإرهابية وجنودها - مثل الذين اعتقلوا في أفغانستان - الذين يحملون السلاح في ميدان القتال ولكنهم لا يعيرون اهتماماً لقوانين الحرب، ولا يجارون تحت لواء جيش نظامي، ولا يرتدون الزي العسكري، ولا يحملون أي شارات يمكن تمييزها.

وفي الوقت الذي يتطور فيه القانون الدولي ليتمكن من التعامل مع آفة من آفات العصور البائدة - وهي القرصنة - فإننا نحتاج اليوم إلى إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب للمساعدة على التعامل مع مرتكبي الأعمال الإرهابية.

لقد كان اجتماع القمة فرصة ضائعة فيما يتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار. وتعرض الآن أنظمة عدم الانتشار المتعددة الأطراف للاختبار بفعل أقلية صغيرة من الحكومات التي تهزأ بالقواعد والمعايير التي يحترمها بقية المجتمع الدولي، وهي بهذا تعرض أمننا جميعاً للخطر.

إن علينا مسؤولية عن الرد بصورة أسرع في حالات الاحتياجات الإنسانية الماسة، ويجب أن نعمل الكثير لمساعدة البلدان في عمليات البناء والإنعاش وتحقيق المصالحة بعد الصراعات أو الكوارث.

لقد شاهدنا في العام الماضي شعبي أفغانستان والعراق يمارسان حقوقهما الديمقراطية المستعادة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للتحويلات التي يقومون بها، ومساعدتهما على أن يتركا وراءهما تجربة أشد الطغاة وحشية والأنظمة الضيقة الأفق، وضمان ترسيخ جذور التقدم والديمقراطية.

إن تقديم تنازلات في العراق أو أفغانستان لأي سبب من الأسباب، لطغيان الإرهاب وما يجلبه من معاناة قاسية سيشكل خطوة إلى الوراء في حملتنا العالمية، تلك الحملة التي نواصل الحرب على جبهتها ولكننا لم نكسبها بعد، كما تدلل على ذلك بجلاء هجمات تموز/يوليه الإرهابية في لندن والخطر الإرهابي المتواصل في جنوب شرق آسيا وفي أماكن أخرى من العالم. ولا تزال هناك ضرورة ملحة لكي تتحد الدول معاً لمواجهة الإرهابيين في معركة الأفكار، وتفند الأيديولوجيات المتطرفة، وتبني حواراً مثمراً بدرجة أكبر بين الأديان والحضارات.

وتفعل أستراليا كل ما في وسعها في منطقتنا للتصدي للإرهاب والأيديولوجية التي تغذيه. ويجب أن تظطلع آلية الأمم المتحدة أيضاً بدور في هذا المجال.

لا تزال الكثير من الدول تحتاج إلى المساعدة لتنفيذ معايير الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وبناء قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب - نوع النتائج التي تسعى أستراليا إلى تحقيقها بالفعل بالتعاون مع شركائها الإقليميين.

يرجع إلى وقت تكوين الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، في المساهمة في أنشطتها، وفي تمويلها ومناقشتها.

ولكننا لسنا مؤيدين بدون نقد. لقد كانت الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة موضوعا لم يتوقف الحديث عنه منذ أن تكلمت أمام الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين في عام ١٩٩٦. وهذه الحاجة أكثر إلحاحا اليوم .

والحقيقة أنه لا تزال هناك دول تسودها حالة من التقصير أو التدهور الشديد بلا سبب غير القيادة الضعيفة أو سوء نظام الحكم - بما يترتب عليه من نتائج مدمرة بالنسبة لأرواح البشر.

ماذا يعني الأمر عندما يتبين أن المجتمع الدولي لم يكن مستعدا للتصرف عندما يتسبب سوء الحكم في هبوط متوسط العمر المتوقع في بلد أفريقي كان من أكثر البلدان تباشيرا بالخير - من حوالي ٦٣ عاما في أوائل التسعينيات إلى أقل من ٣٤ عاما في عام ٢٠٠٤؟ وهل الأمم المتحدة قادرة اليوم على منع حدوث رواندا أخرى؟

إننا وجمهير العالم نتوقع الكثير من الأمم المتحدة، ونحن محقون في ذلك. فالمخاطر في هذه البيئة الأمنية المعقدة والحافلة بالتحديات أكبر من أن تقبل بأقل من ذلك. ولكل منا دور يؤديه. وقد أحرز بعض التقدم الطيب في القمة، ولكن يجب أن نعترف أين أخفقنا وأن نستمر في الطموح إلى تحقيق المزيد من الإصلاحات. وأمامنا تحديات كبيرة. وينبغي لنا أن نتعامل معها بشيء من الواقعية. ولا تعتقد أستراليا أن الأمم المتحدة تملك الحل لكل مشاكل العالم، ولكن لها دور تؤديه. وعندما نتوجه بطلب إلى الأمم المتحدة، يجب أن تكون قادرة على الاستجابة الفعالة والعاجلة. فجمهير العالم لا تقبل بأقل من ذلك.

وهناك بُعد جديد خطير لهذا التحدي العالمي يتمثل في الطموح المعروف لدى الإرهابيين لحيازة أسلحة الدمار الشامل. ولذلك فمن الضروري أن نتخذ إجراء سياسيا لمكافحة الانتشار عندما يحدث، عن طريق اتخاذ تدابير ابتكارية مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي تُكمل وتعزز الأنظمة المتعددة الأطراف.

وفي أوائل هذا العام، شاهدت بشكل مباشر المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يصطدم بعدد قليل من البلدان المصممة على عدم التوصل إلى توافق في الآراء.

ولا تزال أستراليا - مع الأغلبية العظمى من الدول - ثابتة في دعمها لمعاهدة عدم الانتشار، وسنواصل الاضطلاع بدور قيادي في تعميم البروتوكول الإضافي المتعلق بتعزيز الضمانات النووية، جاعلين منه شرطا مسبقا لتوريد اليورانيوم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

من غير المقبول، في المناخ العالمي الحالي، أننا لم نبدأ بعد المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي معاهدة يمكن أن تحد من تسرب المواد الانشطارية إلى الذين يسعون إلى حيازتها أو إلى الإرهابيين، ويمكن أن تدعم مكاسب نزع السلاح النووي التي تحققت حتى الآن.

يسرني أن أترأس، بعد ظهر اليوم، المؤتمر المعني بالمادة الرابعة عشرة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بحثا عن الوسائل اللازمة للإسراع بدخول تلك المعاهدة حيّز النفاذ.

هناك أيضا حاجة ماسة إلى اضطلاع مجلس الأمن بدور أقوى وأكثر فعالية بشأن مسألة أسلحة الدمار الشامل.

إن أستراليا ملتزمة بالأمم المتحدة وبالذور الحيوي التي يمكن أن تضطلع به في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وداعمة على المدى الطويل. ونفخر بسجلنا الطويل، الذي

ولكي نحقق أهدافنا المشتركة، لا بد من أن نتخذ من توافق الآراء الذي توصلنا إليه في القمة قاعدة للإطلاق نحو توافق أكبر لتحقيق الأولويات الإنمائية للدول النامية، خاصة في المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، وفي غيره من المحافل الدولية التي تتعامل مع قضايا العالم النامي، وخاصة قضايا التجارة والديون والاستثمارات وتطوير الصناعة وغيرها، التي تحقق العدالة والانفتاح المطلوبين لنظامنا التجاري الدولي، وتعطي للدول النامية ما تستحقه من فرص للنهوض بمستوى معيشة شعوبها.

ومن منطلق التزامنا بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا، فإن مصر تدعو شركاءنا من الدول المتقدمة إلى أداء دور رائد في دعم تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي تضع أسسا لشراكة طموحة لتحقيق التنمية المستدامة التي تكفل اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، جنبا إلى جنب مع تحقيق الحكم الرشيد - على الصعيدين الوطني والدولي - وتعزيز مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق أهدافنا الإنمائية.

وإلى جانب تحقيق الأمن الاقتصادي للجميع، من الأساسي أن نهتم بتحقيق السلم والأمن الدوليين، من خلال مواجهة عملية وواقعية لما يتعرض له المجتمع الدولي من أخطار وما يقابله من تهديدات. ونظرا لأن الإرهاب أخطر آفة في هذا العصر، فقد أسهمت مصر بفعالية في التوصل إلى توافق الآراء في الوثيقة الختامية للقمة بإدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، باعتباره تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وعلى عكس ما قد يتصوره البعض، فقد أكدت الهجمات الإرهابية الأخيرة التي تعرض لها عدد من الدول - ومن بينها مصر - أن الإرهاب خطر لا يميز بين الشعوب أو الثقافات أو الأديان، وإنما هو تهديد يترصد الحضارة الإنسانية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية جمهورية مصر العربية.

السيد أبو الغيط (مصر): نحتفل اليوم بالعيد الستين لإنشاء الأمم المتحدة. ونسعى اليوم أيضا وبنشاط وجد نحو تجديد شباب هذه المنظمة العتيقة التي اتفقت البشرية على إقامتها بعد حريين ضروسين شهدتهما الإنسانية خلال النصف الأول من القرن العشرين. ولا شك أن الدورة الحالية تعقد في مرحلة تمر فيها العلاقات الدولية بالكثير من التطورات الرئيسية وتمتج بها بوادر الأمل مع نذر تهديدات وتحديات تمس استقرار المجتمع الدولي وأمن وسلامة شعوبه جميعا.

لقد أثبتت التطورات الدولية المتلاحقة الحاجة المتزايدة إلى تعزيز قدرة الإطار الدولي المتعدد الأطراف على التعامل مع قضايا الأمم والشعوب، وإلى تحقيق التوازن المنشود في تناول القضايا الأربع التي اتفقتنا عليها باعتبارها المحاور الرئيسية لاهتمامنا حاليا، وهي التنمية، والسلم والأمن الدوليان، وحقوق الإنسان، والإصلاح المؤسسي للمنظمة.

ويقتضي التعامل الدولي مع قضية التنمية توافر الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا، والتي أعدنا التأكيد عليها معا في الوثيقة الختامية للقمة، وخاصة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتفعيل المشاركة الدولية من أجل التنمية، وتعبئة الموارد المالية اللازمة لها، وكذلك التزام الدول المتقدمة النمو بالوصول إلى هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. وأود هنا أن أسجل تقدير مصر للدول التي أكدت على تنفيذ التزاماتها في هذا الصدد.

لعلمية المعاهدة من خلال جهد جماعي دولي - وخاصة من الدول النووية - فإننا نخاطر بأن تفقد معاهدة منع الانتشار كل مصداقيتها وأهميتها.

ولا شك أن نقطة البدء هنا هي التحلي بالإرادة السياسية اللازمة لتفعيل آليات نزع السلاح في إطار الأمم المتحدة، وترسيخ قاعدة التنفيذ المتوازن للالتزامات في الاتفاقيات القائمة في هذا المجال، وتحقيق عالمية هذه الاتفاقيات قبل السعي إلى فرض قيود إضافية على الدول الأطراف فيها. والسعي إلى إقامة منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، دعماً لجهود التوصل إلى السلام العادل والشامل في المنطقة.

إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان يجب أن يكون علامة فارقة في تعزيز واحترام المبادئ والحريات، وأن يتم تشكيله وتحديد صلاحياته وإجراءاته في الإطار الديمقراطي الذي يقوم على التوزيع الجغرافي العادل، والذي يأخذ في الحسبان الخصوصيات الثقافية والحضارية لكل من مناطقتنا وثقافتنا وأن يصبح أداة تحفز الدول وتقدم لها المساعدة التي تمكنها من الارتقاء بحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون على أراضيها.

ويقتضي ذلك منا أيضاً أن نعزز آليات التعامل مع قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون، على نحو يتجاوز السلبات القائمة حالياً في تناول هذه القضايا، وعلى رأسها بطبيعة الحال التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة - وهنا أتفق مع وزير خارجية استراليا الذي سبقني في الكلام - ويقود في نفس الوقت إلى التلاقي والتحاور بين الحضارات بدلا من الانقسام والفرقة التي تسود العالم حول هذه القضايا في الوقت الراهن.

وتشجيعاً لهذا التوجه على المستوى الوطني، أنشأنا، في مصر، مجلساً قومياً لحقوق الإنسان يتمتع بالاستقلالية

دون تمييز. كما أكدت تلك الهجمات أن القضاء على الإرهاب لن يتحقق من خلال التركيز على تعزيز إجراءات المكافحة وسبل تنفيذها فحسب، وإنما أيضاً من خلال التعامل بقدر أكبر من الفعالية مع الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة. ومن هذا المنطلق، فقد تقدمت مصر بمبادرة بالدعوة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة، لبلورة واعتماد خطة عمل متكاملة تتضمن الجوانب القانونية والعملية الكفيلة بالتعامل بفاعلية مع هذه الظاهرة إلى أن يتم القضاء عليها، ودون أن تؤثر على قدرة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال على نيل استقلالها وفقاً لقواعد القانون الدولي المستقرة.

ومن نفس المنطلق، فإن مصر ستبذل مجهودات مكثفة لاعتماد الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي، حتى تشكل - جنباً إلى جنب مع الاتفاقيات الدولية الاثني عشرة لمكافحة الإرهاب - الإطار القانوني الأكثر شمولاً للتعامل مع هذه الظاهرة، والذي أضفنا إليه هذا العام اتفاقية قمع الإرهاب النووي التي وقعت مصر عليها يوم أمس.

تشكل قضايا نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل تحدياً رئيسياً آخر يتصدر أولويات العمل الجماعي الدولي في المرحلة القادمة، خاصة وأن القمة قد فشلت في التوصل إلى اتفاق حول منهجية التعامل مع هذه الموضوعات على نحو يتفق مع خطورتها وأهميتها لأمن وسلامة البشرية. فلا بد أن ننطلق جميعاً نحو تحقيق التوازن المفقود بين نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، باعتبارها المحاور الثلاثة الرئيسية الكفيلة بتحقيق أي تقدم. ولا بد أن ننطلق من نقاط الاتفاق التي توصلنا إليها بتوافق الآراء عام ١٩٩٥، والتي تشكل جزءاً رئيسياً من الصفقة التي أتاحت تمديد معاهدة منع الانتشار إلى أجل غير مسمى، ومنها بطبيعة الحال القرار الصادر بشأن الشرق الأوسط. فبدون التوصل

ولا نستطيع بطبيعة الحال أن نتحدث عن احترام حقوق الإنسان بدون أن نتحدث عن احترام حقوق الإنسان في العراق، وخاصة حق كل فرد من أفراد الشعب العراقي في الحياة. فرغم تشكيل الحكومة الانتقالية والانتهاج من صياغة الدستور ما زالت الحاجة ملحة إلى تحقيق التوافق الوطني بين كافة فئات الشعب العراقي الشقيق مهما كانت توجهاتها. وما زالت الحاجة أكثر إلحاحاً لمزيد من الإدراك بأن العنف وقتل الأبرياء لن يحقق للعراق ما ينشده من أمن واستقرار.

وبالنسبة إلى السودان الشقيق، ستواصل مصر مساندة للخطوات الهامة التي قطعها السودان نحو تحقيق السلام والاستقرار في إطار الحفاظ على سيادته ووحدة أراضيه، بدعم تنفيذ اتفاق نيروبي للسلام في الجنوب، واتفاق القاهرة المكمل له المعني بالشرق، وبالمشاركة بفعالية في مفاوضات السلام لتسوية قضية دارفور برعاية الاتحاد الأفريقي، وبالمساهمة بقوات في بعثة حفظ السلام في جنوب السودان، وبمراقبين في بعثة الاتحاد الأفريقي بدارفور.

ومن نفس المنطلق، تحرص مصر أيضاً على أن تكون قضايا الأمن والاستقرار في أفريقيا في بؤرة اهتمامها الإقليمي والدولي، وقد بذلت، وستبذل، جهوداً مضاعفة لتسوية المشكلات السياسية الأفريقية المعاصرة، وساهمت، وستسهم، في جميع عمليات حفظ السلام في دول القارة، وفي دعم كافة جهودها نحو تحقيق التنمية المتكاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إيماناً منا بوحدة المصير، وحثمية العمل المشترك، الذي يضطلع فيه الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي، يتعين أن يلقي كل دعم وتأييد من الأمم المتحدة في المرحلة القادمة.

وبالنظر للأهمية الخاصة التي توليها أفريقيا لإنشاء لجنة بناء السلام في الأمم المتحدة، لتشكيل الرابطة بين تحقيق

الكفيلة باضطلاعهمه بكل حيادية وموضوعية، وبالقدرات اللازمة لتعزيز نشر واحترام هذه الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حق المشاركة في رسم مسار العمل الوطني وأولوياته وخطط تنفيذه.

ولدعم الالتزام الدولي بحقوق الإنسان، وتنسيق العمل المتعدد الأطراف في التعامل مع انتهاكاتها، لا بد أن نبدأ بتعزيز قدرة الدول على توفير الحماية لمواطنيها ضد جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وألا نستخدم أي أوضاع استثنائية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن يتم تحديد الخطوط الفاصلة بين عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من هذه الأخطار، وعدم رغبتها في توفير هذه الحماية، وذلك وفقاً للميثاق وقواعد القانون الدولي ذات الصلة.

إن سعينا لضمان حريات أكبر لشعوبنا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتسوية العديد من القضايا السياسية المعاصرة، وأولها، في منطقتنا، القضية الفلسطينية. ففي الوقت الذي نرحب فيه بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية، ندعو الحكومة الإسرائيلية للمضي قدماً بالانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية، وتنفيذ كافة التزاماتها في هذا الصدد. بمقتضى خارطة الطريق، وصولاً إلى الهدف الذي نسعى إليه جميعاً وهو قيام دولتين مستقلتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن متبادل لكنيهما.

وإلى أن يتحقق ذلك، على إسرائيل وقف أنشطة الاستيطان في الضفة الغربية، ووقف بناء الجدار العازل، وتحسين الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وبدء مفاوضات الوضع النهائي للتوصل إلى التسوية الشاملة. وعليها أيضاً الانسحاب من باقي الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ في كل من سوريا ولبنان.

لقواعد صماء تتجاهل التوازنات الدولية أو تؤثر على فرص تسوية المشكلات المعاصرة.

وفي ضوء الدور الهام الذي يقوم به مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين يكتسب توسيع وإصلاح مجلس الأمن أهمية متزايدة، حتى يصبح المجلس أكثر تمثيلا للعضوية العامة بالمنظمة، وأكثر شفافية في التعامل مع القضايا المطروحة أمامه. وفي هذا الصدد، أكد على التزام مصر بالموقف الأفريقي الموحد، الوارد بتوافق أوزولوبيني وإعلان سرت، والهادف إلى تحقيق التطلعات المشروعة والعادلة للقارة الأفريقية في تمثيل دائم ومتوازن في إطار مجلس أمن موسع، وبما يصحح من الخلل الراهن في تمثيل الدول الأفريقية بالمجلس بصفة خاصة، والدول النامية على وجه العموم.

إن الوثيقة الختامية التي اعتمدها قمة الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة هي أقوى دليل على رغبة هذه المنظمة العريقة، في الاستمرار في أداء دورها. ومن هنا، نتطلع للعمل معاً لدعم قدرة المنظمة على تحقيق أهدافنا المشتركة، مستندين إلى إرادة سياسية أكثر تصميماً على المضي قدماً في تنفيذ ما اتفقنا عليه في هذه الوثيقة، وتوسيع دائرة هذا الاتفاق ليشمل كافة جوانب عملنا الدولي، باعتبار ذلك الطريق الوحيد لتحقيق أهداف شعوبنا في الأمن والسلام والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل صمويل ر. إنسانالي، وزير خارجية جمهورية غيانا، والرئيس الأسبق للجمعية العامة.

السيد إنسانالي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): إن بقية الدورة الستين للجمعية العامة، إذ تأتي في أعقاب الاجتماع العام الرفيع المستوى المنعقد في الأسبوع الماضي، تواجه تحدي اتخاذ خطوات نحو التنفيذ المبكر للنتائج التي تم الاتفاق

عنصري الأمن والتنمية للدول الخارجة من النزاعات، أيدت مصر إنشاء هذه اللجنة. إلا أن أنشطتها يجب أن تحافظ على التوازن بين الدور المنوط بكل من الأجهزة الرئيسية للمنظمة، ووفقاً للمراحل المتدرجة للتعامل مع الموضوع؛ فلا بد من دور رائد للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أعمالها، جنباً إلى جنب مع مجلس الأمن، ولا بد من الحيلولة دون أن يتحول هذا الجهاز الجديد إلى جهاز لفرض الوصاية على الدول، أو لتجاوز إرادتها وأولويات عملها، بل أن تظل اللجنة في إطار استشاري فعال لمساعدة تلك الدول على تحقيق أمانها القومية في سلام واستقرار دائمين.

وبطبيعة الحال، لن تستطيع الأمم المتحدة تأدية كل هذه المهام ما لم نقيم بإصلاح مؤسسي فاعل، في إطار يراعي التوازن بين الأجهزة الرئيسية ويكفل للمنظمة تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها، وعلى نحو يقضي على ما يوجه إليها من انتقادات ويعزز من مصداقيتها.

ولا شك في أن إحدى أهم ركائز مسيرة الإصلاح التي نسعى إليها جميعاً تكمن في تقوية الدور المحوري للجمعية العامة، باعتبارها المرجعية الرئيسية في وضع ومراقبة تنفيذ سياسات المنظمة، وفي التعاون مع الأمين العام في إطار من الشفافية، يقوم على منحه الصلاحيات اللازمة لأداء مهامه بفعالية، مقابل التزامه بتنفيذ الولايات التي تقرها الأجهزة الرئيسية.

وفي هذا الإطار، نتطلع إلى الاقتراحات التي سيتقدم بها الأمين العام، جنباً إلى جنب مع اقتراحاته حول تطوير الرقابة المالية، في أطر تراعي الطبيعة الحكومية للجان المالية والإدارية. كما نتطلع إلى قيام الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة الرئيسية للمنظمة بمراجعة الولايات الصادرة منذ أكثر من خمس سنوات، مؤكداً على أهمية مراعاة الأبعاد السياسية في التعامل مع هذا الموضوع، وعدم إخضاعه

بمجالات مثل الصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، فيتعين على المجتمع الدولي أن يعتنقها تماما وأن يتابع تنفيذها.

وكان بلدي مجتهدا في العمل من أجل تنفيذ تلك الأهداف. ومن خلال استراتيجية غنية بالرؤى لخفض الفقر، وتخصيص مزيد من الموارد للقطاع الاجتماعي، تمكنا من تحسين قدر المحرومين من بين سكاننا، وتوسيع فرصهم في أن يعيشوا حياة أفضل. ومع ذلك، فمن المؤسف أن تحقيق المزيد من التقدم يتعرقل الآن بفعل عدد من التطورات المشؤومة. وكان من بينها مراجعة أوروبا في الآونة الأخيرة لسياستها الزراعية، وعلى الأخص، اقتراح المفوضية الأوروبية بإحداث تخفيض جذري في أسعار صادرات السكر من الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وذلك الاقتراح، في حالة تنفيذه، سيؤثر تأثيرا خطيرا على صناعة السكر في بلداننا، وسيلقي بكثير من مواطنينا ممن يعتمدون على هذه الصناعة في وهدة الفاقة.

إن اقتصادنا يخسر حوالي ٤٠ مليون دولار كل عام، وهو مبلغ تنعدم أمامه قيمة الـ ٨ ملايين دولار التي سنكون قد تلقيناها نتيجة القرارات الأخيرة لمجموعة الثماني بشأن تخفيف عبء الديون. والحصلة النهائية تعطينا مثلا على السياسات المتتوية، وغير المتناسقة في معظم الأحيان، التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو. فهي تعمد، بدون سابق تشاور أو إنذار، إلى اعتماد تدابير تشييع فوضى شديدة في اقتصادات البلدان النامية، وبالذات الصغيرة منها والهشة.

والأمل الوحيد الذي يلوح لنا في الأفق، يكمن في الوعد الذي تحمله عدة مبادرات أخيرة، مثل مبادرة الولايات المتحدة "حساب التحدي الألفي"، ومبادرة "مرفق المالية الدولية" للمملكة المتحدة، ومبادرة "العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر" التي تقودها البرازيل ودول أخرى، والمبادرة الأحده عهدا، وهي فرض ضريبة على السفر

عليها (القرار ١/٦٠). وفي أعين الكثيرين، تعتبر وثيقة القمة أقل من مرضية من حيث نطاقها وجوهرها معا. ومع ذلك، فإنها تمثل أرضية مشتركة يمكننا مواصلة البناء عليها حتى نصل إلى مستويات أعلى للتعاون الدولي.

وعليكم، السيد الرئيس، صديقي العزيز، تقع مهمة قيادة المشروع. وخيرتكم الدبلوماسية البارزة، لتؤكد لنا جميعا أنكم ستنجحون في الوفاء بالولاية المعهودة إليكم. وإن كان لي أن أسدي إليكم أية مشورة حول الطريقة التي ينبغي أن تشرعوا بها في عملكم الآن، فأود أن أردد ببساطة - ولربما غيرت طفيفا من صياغة - كلمات داغ همرشلد، ابن بلدكم والأمين العام الأسبق عندما قال، "لا تقيسن إطلاقا ارتفاع جبل ما حتى تصل إلى القمة"، وإلى هذه الكلمات أضيف، "وعندها، سنرى أن التسلق لم يكن شاقا كما تصورت".

كما أننا ندين بالعرفان لسعادة السيد جان بينغ ممثل غابون، الرئيس السابق للجمعية، على قيادته الفعالة لأعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وللأمين العام، أود أن أعرب عن تقديرنا لجهوده لتجهيز منظمنا للتحديات التي نواجهها اليوم.

وأود أيضا أن أتقدم بتقديرنا وشكرنا إلى بلدنا المضيف، الولايات المتحدة، وأن أجد لها تأكيداتنا بالمواساة، فيما يتعلق بالخسائر الفادحة التي تكبدتها في أعقاب الإعصار كاترينا.

وكما أكد من قبل الرئيس جاغديو، رئيس غيانا (انظر A/60/PV.8)، فإن الأهداف الإنمائية الدولية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية التي حددت في مؤتمر القمة قبل خمسة أعوام، والتي استعرضناها منذ قليل، ما زالت تمثل معيارا مهما للتنمية العالمية. ولما كانت ترمي إلى تأمين الشروط الأساسية المهمة لرقينا الاقتصادي والاجتماعي في

الرخاء الاقتصادي في العالم المتقدم النمو، سيؤدي في نهاية المطاف إلى رفع مستوى المعيشة في جميع الدول - بمعنى أن ارتفاع موجة مد يرفع كل القوارب. ولكن أي تحليل جاد لأداء ذلك النموذج التنموي على امتداد العقود العديدة الماضية، سيثبت بالدليل القاطع أنه مفهوم معيب ومغلوط. فالفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة آخذة في الاتساع، وهي حقيقة يشهد عليها تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥.

وبالتالي، لا بد من إعادة النظر بشكل جدي على صعيد العالم فيما يشكل التنمية الحقيقية والمستدامة. ولا يمكننا أن نتجنب استنتاج مفاده أنه إذا كان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيوفر الأساس اللازم للتنمية، فإن التقدم الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي لا يمكن إدراكه في غياب إطار أشمل للسياسة العامة، يضم تدفقات كبيرة من المساعدات والاستثمارات، وتخفيفا أعمق لأعباء الديون، وتعاون تجاريا واقتصاديا أكثر إنصافا ونقل العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وهذا الإدراك، حث حكومة بلادي على أن تدعو في الأمم المتحدة إلى وضع نظام إنساني عالمي جديد: استراتيجية أكثر شمولا وتكاملا تقوم على الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بمجال الاهتمام الرئيسي الثاني الذي تناوله تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005) - وأعني قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن - اسمحوا أن أقول إن غيانا، بصفتها إحدى الديمقراطيات المستعادة حديثا، تؤيد بالكامل تعزيز جميع الحريات والقيم الإنسانية الأساسية. فهي، على كل حال، تشكل حجر الأساس الذي يقوم عليه ميثاق الأمم المتحدة والحقوق الأساسية لشعوبنا. وعليه، فإننا نرحب بالمبادرة الخاصة بإنشاء صندوق الديمقراطية، لترويج المثل الديمقراطية، وكذلك إنشاء مجلس لحقوق الإنسان ليحل محل اللجنة الحالية لحقوق الإنسان.

جوا، التي اقترحتها فرنسا وآخرون من أجل تمويل التنمية. وكما كشف استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ستكون هناك حاجة إلى مبلغ ٥٠ مليار دولار إضافي سنويا لبلوغ الأهداف الموضوعة. ومن الواضح، بالتالي، أنه سيكون من المطلوب توفر موارد جديدة وإضافية، إذا كان لنا أن نحدث أي أثر على الفقر العالمي.

ومع أننا، في العالم النامي، كنا نفضل الاعتماد على التجارة، بدلا من المعونة، لتحقيق تنميتنا، فإن آفاق تحسن وضعنا قائمة. وكان الطريق من كانكون إلى داليان إلى هونغ كونغ مضجرا ومليئا بالعقبات، وأصبح الآن شديد الغموض. وكما هو الحال في نيويورك، يبدو أن البلدان المتقدمة النمو قنعت بإصدار إعلانات عريضة بدلا من التعهد بالتزامات محددة. والنداءات التي توجهها الاقتصادات الصغيرة من أجل معاملة خاصة وتفضيلية، يسلم بها حتى الآن على مضض. ومع ذلك، وبدون إيلاء الاعتبار الكامل للفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة، فمن المرجح أن بلدانا مثل بلدي، سترداد تمهيشا في الاقتصاد العالمي.

ولن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للعالم النامي إلا عندما يسمح لبلدانه بأن يكون لها كلمة في صنع القرارات المتعلقة بقضايا التنمية. والفصل المتعلق بعالمنا المترابط في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥، يقتبس من مثل أفريقي يقول "إلى حين يصبح للأسود مؤرخوها ... ستظل قصص الصيد دائما تمجد الصيد". وقد آن الأوان، إذن، لإعطاء العالم النامي، الذي طالما اعتبر مجرد هدف في عملية التنمية، دورا تشاركيا وأكثر نشاطا في هذه العملية. وحينئذ فقط سنكون قادرين على معالجة نتائج سياساتنا على النحو الواجب.

كان العديد من وصفات القضاء على الفقر يستند إلى نظرية عن التنمية عفا عليها الزمن، تفترض أن تزايد

بالإنفاق إلى ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كما أن هناك خسارة كبيرة في عائداتنا من صادرات السكر. كيف يمكن في مثل هذه الظروف أن نتحدث حديثاً معقولاً عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟ إن البلدان الصغيرة، مثل بلدنا، يتعين عليها أن تجد حلولاً لمثل هذه المشاكل الملحة وإلا ستواجه خطر التقهقر إلى الوراء ونقص التنمية.

لعدة عقود الآن، نحن نسعى لإصلاح منظومة الأمم المتحدة لنجعلها أكثر استجابة لتحديات العصر. وقد نجحنا، إلى حد ما، في جهودنا لكن من الواضح أنه ما زال علينا أن نفعل الكثير. لذلك فإننا نحث الرئيس على أن يلتزم بوعده وأن يسعى إلى تنشيط الجمعية العامة وهي الهيئة الأكثر ديمقراطية والأوسع تمثيلاً في الأمم المتحدة لتمكينها من النهوض بالمبادئ والأهداف السامية للميثاق. إن إمكانيات الدور الذي تضطلع به الجمعية في مكافحة آفة الحرب والنهوض بالتنمية لم تستكشف ولم تستغل بالكامل. وفي نفس الوقت، من الضروري أن ننقل موضوعات التنمية، التي تقع الآن بشكل كبير ضمن صلاحيات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، إلى نطاق الأمم المتحدة، خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث من الممكن أن يكون للبلدان النامية صوت أقوى بالنسبة للأمر التي تتعلق برفاهيتها.

من الأمور الملحة أيضاً إصلاح مجلس الأمن، وهو الهيئة المسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين. حان الوقت لجعل المجلس أكثر إنصافاً في تشكيله، وأكثر ديمقراطية في عملية اتخاذ قراراته، وأكثر فعالية في عمله. وقد أدت مداورات الفريق العامل ذي الصلة إلى اتفاق واسع النطاق حول الحاجة إلى توسيع عضوية المجلس. كما تم استكشاف مختلف الصيغ وجميع الاحتمالات مطروحة على بساط البحث. لدينا الآن فرصة تاريخية لإصلاح المجلس - فرصة، إذا لم يتم انتهازها الآن، قد لا تتكرر في القريب العاجل.

الارتقاء بمكانة لجنة حقوق الإنسان يمكن أن يفعل الكثير لتعزيز احترام حقوق الإنسان. رغم ذلك، نحن نشعر بالقلق حيال الطابع التمثيلي للمجلس المقترح وسيؤسفنا كثيراً أن يصبح مديريةية للنخبة تجلس في مقاعد الحكم لتصدر أحكاماً على دول أخرى تعتبر أدنى شأناً منها. إن موقف التعالي الذي تتخذه بعض البلدان حول أمور تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان غير مقبول في منظمة تأسست على مبادئ المساواة بين الدول والتفاهم المتبادل والاحترام. ما من أحد كامل وكلنا نقصر عن مجد الله. ويتحتم لذلك على الجمعية العامة حين تواصل دراستها ذلك الاقتراح أن تبحث بدقة أموراً مثل معايير العضوية وحجمها وإجراءات التصويت، لكي تضمن عدم المساس بمبادئ الميثاق.

أخيراً، هناك الركن الثالث من أركان التقرير الثلاثة المواضيعية وهو الأمن. من المسلم به عالمياً الآن أن الأمن شرط لا غنى عنه من أجل حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان إضافة إلى النهوض بالتنمية. لذلك من الضروري في مواجهة النسق الهائل من الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين أن نقيم الدفاعات الضرورية لمواجهة انتشار الإرهاب، والجرائم العابرة للحدود، والاتجار بالأسلحة والمخدرات، والأمراض، والكوارث الطبيعية المتزايدة ويجب أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من تحليلنا المتعلق بالتنمية. بيد أنه لسوء الحظ فإن تكاليف مثل تلك التدابير كبيرة بالنسبة لمواردنا الإنسانية والمادية المحدودة - تلك الموارد التي يمكن استخدامها بصورة أفضل في مجال التنمية.

ولتوضيح التحدي الذي نواجهه، اسمحوا لي بأن استشهد بحالة بلدي، والذي، بعد أن عانى من فيضان كارثي في وقت سابق من هذا العام أدى إلى خسارة حوالي ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - بناء على تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - يواجه الآن الارتفاع الحاد في أسعار النفط، والتي تصل فيما يتعلق

علينا أن نسعى لتحقيق تلك الحرية الأوسع والتي هي حق مكتسب لكل أفراد البشر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني أقدر بوجه خاص المشورة التي قدمها وزير خارجية غيانا ورئيس الجمعية العامة الأسبق، إنسانالي، الذي ذكر اقتباسا عن الأمين العام داغ همرشولد. فكما تعلمون يصادف هذا العام ذكرى مرور ١٠٠ عام لولادة السيد همرشولد. إن الاقتباس الذي ذكره: "لا تقس أبدا ارتفاع جبل حتى تصل إلى قمته؛ عندئذ ستري كم كان هذا الجبل منخفضا".

كنت قد أشرت إلى اقتباس مماثل من مذكراته في بياني في ١٣ حزيران/يونيه، وآمل أن لا تمنع الجمعية تكراري له لأنه يتعلق بالاقتباس الذي ذكره رئيس الجمعية الأسبق، إنسانالي. الاقتباس هو:

"لا تنظر قط تحت قدميك لتثبت من خطوتك التالية: فالذي يتجه بناظريه إلى الأفق البعيد بثبات هو وحده الذي سيجد طريقه الصحيح".

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل بيير ستيوارت بيتغرو، وزير خارجية كندا.

السيد بيتغرو (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن الذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة مصدر إلهام ومشارا للقلق ودعوة للعمل.

إنها مصدر للإلهام لأن ٦٠ سنة من العمل الجماعي لتحقيق السلام والتنمية تعتبر مناسبة سنوية يجب الاحتفاء بها. وهل هناك من يوم أحسن من اليوم الدولي للسلم للقيام بذلك؟ وهي مثار للقلق لأن التحديات بدل أن تنقلص ظلت تتنامى ولم نتوصل لأي توافق آراء بشأن مجموعة كاملة من الإصلاحات الأساسية. وبعض المكونات الأساسية مفقودة. كما أنها دعوة للعمل لأننا جميعا هنا نسلم بأن الأمم المتحدة

لذلك فإن وفد بلادي يحث الجمعية على أن تسرع بأعمالها وتختتمها في هذا المجال.

إننا نرحب بالاقترح الأخير بشأن إنشاء لجنة استشارية معنية ببناء السلام حيث هناك علاقة واضحة بين الصراع والتنمية. في كثير من الأحيان، المكاسب التي نحصل عليها في مجال حل الصراع تندثر بسرعة لانعدام التدابير المرافقة للحفاظ على الاستقرار وتشجيع التنمية. إذا ما أنشئت مثل هذه اللجنة وجرى تشكيلها بشكل جيد يمكن أن تكمل عمل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وتحقق أقصى فائدة منها.

بيد أنه يبقى في النهاية أنه إذا أردنا الوصول إلى أمم متحدة أقوى وأكثر ديمقراطية وفعالية، علينا أن نتجاوز إصلاح هيئاتها ووكالاتها إلى إصلاح مواقف الدول وتصرفاتها. تلك الدول التي تتشدد بمفاهيم مثل الشراكة، والتعاضد والتكافل، بينما تحقّق في أن تمارس هذه الفضائل في علاقاتها مع الدول الأخرى. هناك دائما بون شاسع بين الإعلانات والأفعال. ومع ذلك، فإن جدول الأعمال المشترك الذي وضعناه لأنفسنا في الدورة الستين غير قابل للتنفيذ بدون المزيد من الالتزام بالتغيير.

وكما يشير تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥، لا يمكن أن تسير أعمال الأمم المتحدة كالمعتاد. إن إعلان الألفية يجب أن يكون أكثر من وعد على ورق. نحن بحاجة إلى:

"تعبئة موارد الاستثمار ووضع الخطط المناسبة لبناء دفاعات قادرة على وقف الموجة المديّة للفاقة العالمية". (المرجع السابق، الصفحة ١٥)

ذلك هو التحدي الذي تواجهه الدورة الستين للجمعية العامة، والمعيار الذي سيقاس به نجاحها. من أجل البلايين من البشر الذين ما زالوا يعيشون في خوف وعوز،

يجب ألا ننسى أنه في عام ١٩٤٥ كان العالم بأكمله كمن يحاول الخروج من تحت الأنقاض وكانت الدول مصرة على أن لا يحدث ذلك مرة أخرى. ولهذا فإنه ليس من المفاجئ أن يكون أول هدف أعرب عنه ميثاق الأمم المتحدة مركزا على الأمن حتى "ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحرانا يعجز عنها الوصف".

لقد عرفنا ويلات الحرب خلال الستين سنة الماضية، إلا أننا تجنبنا الدخول في جحيم حرب عالمية ثالثة. كيف قمنا بذلك؟ لم يكن لدى القوتين العظمتين أي خيار داخل الأمم المتحدة. لقد أبرمتا اتفاقيات رئيسية لترع السلاح وتحديد الأسلحة تحت إشراف المنظمة. وبجمل القول إن الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في وضع حد للمواجهة بين الشرق والغرب كان من أكبر النجاحات التي تحققت خلال القرن الماضي.

(تكلم بالانكليزية)

قبل ستين سنة، حددت الدول المجتمعة في سان فرانسيسكو هدفا ثانيا: إعادة التأكيد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره وبتساوي الحقوق بين النساء والرجال وبين الأمم كبيرها وصغيرها. فقد توقع مؤسسو الأمم المتحدة أنه لكي نتجنب صراعات الماضي، من اللازم أن يكون عالم الغد أكثر إنسانية. مراعاة لما سبق، عمل الكندي جون همفري جاهدا للمساعدة على صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لقد أصبحنا أكثر مطالبة بالمزيد من أي وقت مضى بشأن حماية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة وينبغي أن نكون كذلك. ونحن ملزمون بحكم الواجب بمنع ومكافحة الانتهاكات الصارخة التي ما زالت تقض مضجع العالم. وقد قامت لجنة حقوق الإنسان بدور رئيسي في هذا الصدد، غير

ما زالت أداة لا غنى عنها ولأنه ما زالت هناك حاجة للتغيير. لا خيار لنا: علينا أن نتقدم إلى الأمام.

إلا أننا قطعنا شوطا مهما، فقد كانت الأمم المتحدة في حالة يرثى لها حقا قبل سنتين. فالوضع في العراق لم يقسم الأعضاء فقط ولكنه كذلك خلف ندوبا عميقة في مؤسستنا. لهذا فإنني أشيد بالأمين العام لكونه أنشأ الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أحدث تقريره (A/59/565) ثورة فعلية في الطريقة التي كنا جميعا نرى بها مستقبل المنظمة.

كما أن جيفري ساكس وزملاءه وافونا بوثيقة رائعة بشأن "الاستثمار في التنمية" وهي تنمية قامت كندا بالكثير للنهوض بها منذ حقبة ليستر بيرسون. وفي "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، لخص الأمين العام ذلك العمل بوضوح وتبصر ووضع لنا خطة طموحة. لم نقم باعتماد كل توصياته، بل ما أبعدنا عن ذلك. كان بإمكاننا وكان ينبغي أن نفعل أفضل من ذلك. وليس اجتماع القمة بأي حال من الأحوال نهاية النقاش. بل على العكس من ذلك، إننا مكلفون بالماضي قدما في جهودنا وجعل عام الذكرى الستين هذا سنة للإصلاح.

كلنا على علم بأخطار الأحادية أو التعددية التجزئية. غير أننا لا نعلم بما فيه الكفاية أن مستقبل الإنسانية رهين بقبول الترابط الوثيق بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

لكي نتكهن بالمستقبل، يجب أن نفهم الماضي. ولذا فإنه يجدر بنا جميعا أن ننظر إلى الوراء على مدى ستين سنة من عمر منظمتنا. إن مساهمة الأمم المتحدة في تقدم الإنسانية أمر لا جدال فيه. كما أن نجاح المنظمة، وهو أكثر من فشلها، يبين لنا السبيل الذي نسلكه حتى نتصدى للتحديات الحالية والمستقبلية.

كما تطرق الهدف الرابع للميثاق لصميم نقاشنا اليوم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، حيث طالب الأعضاء بتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح. لقد كانت هذه الرسالة بمثابة نبوءة في ذلك الوقت. وقد توقع مؤسسو الأمم المتحدة بأن من وراء الدمار الشامل خلال الفترة من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٥، سيصيب الفقر بشكل أساسي كل بلد وكل منطقة في العالم تقريبا، وأن من اللازم مكافحة ذلك الفقر بلا هوادة.

واليوم نحبي آمالهم ورغبتهم في تهيئة عالم أفضل وأكثر أمانا وازدهارا. وتعتبر المشاركة المتزايدة للمرأة في الحياة الاقتصادية والمدنية والسياسية وبروز طبقة متوسطة من أضمن الطرق المؤدية إلى تهيئة مثل ذلك العالم، ويبرر هذان الأمران الأمل في إحراز تقدم حقيقي على السبيل المؤدي إلى النمو. ومن اللازم تسريع وتيرة هذه الاتجاهات الواعدة.

لقد قامت الأمم المتحدة بدور رئيسي على هذه الجبهة، فقد ساعدت وكالاتها المتخصصة والهيئات التابعة لها على تحديد أهداف التنمية، كما قدمت معظم المعونة الدولية. وبفضل هذه الجهود، أصبح العالم اليوم مكانا أفضل للعيش فيه. والآن، بعد اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية بخمس سنوات، تعتبر الأمم المتحدة هي المكان الذي يتذكر فيه العالم التزامه المشترك بتحقيق التنمية، مع فهم أفضل منذ مؤتمر قمة مونتيري للالتزامات التي علينا جميعا تحملها.

إن مقارنة المثل العليا مع الواقع فيما يتعلق بالأهداف الرئيسية الأربعة للميثاق أمر يبعث على خيبة الأمل لا محالة. لقد كانت هناك أوجه قصور كثيرة مع كل خطوة رئيسية للأمام، ولا سيما غياب الإرادة الجماعية لتكليف المؤسسة مع الاحتياجات الحالية.

أين نحن الآن وماذا علينا فعله لكي نستجيب لآمالنا بشكل أفضل؟ إن نقطة الانطلاق هي دون شك الوثيقة

أن أوجه قصورها الخطيرة تحجب عنا مساهماتها القيمة، مما يتطلب استبدالها.

شغل نائب الرئيس السيد مواكويري (كينيا) مقعد الرئاسة

يبين لنا التاريخ أن الديمقراطية وحقوق الإنسان أمران متلازمان. فقد رسخت الأمم المتحدة حقوق الإنسان عبر سلسلة من الصكوك القانونية التي أبرمتها الحكومات تحت رعاية المنظمة. كما أنها قدمت عددا من إجراءات الحماية كالاتفاقيات المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل ومناهضة التعذيب.

ولا تزال الأمم المتحدة أحد المحافل الرئيسية لمناقشة الإخفاقات الحاصلة في مجال حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. وإن هذا هو المجال الذي قامت فيه المنظمة بدور رائد في تغيير الثقافة العالمية وتشجيع تقبل المعايير الجديدة وتحديد مقاييس الحكم على تصرفات الدول. وهذا نجاح باهر آخر حققته الأمم المتحدة.

لقد طالب الهدف الثالث من أهداف الميثاق الأعضاء بتهيئة الأوضاع التي يمكن فيها المحافظة على العدالة واحترام الالتزامات المترتبة عن المعاهدات ومصادر القانون الدولي الأخرى. وقد ظلت الأمم المتحدة طوال ستين سنة محورا لشبكة واسعة من المعاهدات الثنائية والإقليمية تشمل العلاقات الدولية بأكملها تقريبا. وبهذا فإن المنظمة قد ساعدت على إنشاء عالم أكثر تكاملا بكثير، تجري فيه التفاعلات بين الشعوب بطريقة يمكن التنبؤ بها وداخل إطار تنظيمي محدد. إن هذا الإطار القانوني العالمي هو الأساس الذي يقوم عليه السلام. فحيث لا تكون معالم هذا الإطار قد اتضحت بعد، تكثر الصراعات. إن العالم بحاجة إلى الأمم المتحدة للنهوض بهذا الرصيد البالغ الأهمية إلى حد الكمال.

تسلسلية بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ستشكل حلا لمسألة العلاقات بين اللجنة والهيئات القائمة.

والنقطة الرابعة هي الصحة العالمية. فعلى الأمم المتحدة أن تبذل كل الجهود لحماية السكان الذين يتعرضون للخطر. وما زال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا تبتلي العالم، مسببة عارا جماعيا لنا. ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن القضاء على تلك الأمراض؛ وفي وسعنا، ويجب علينا، أن ننجز عملا أفضل. ونحن بحاجة إلى الاستعداد للأوبئة، بما فيها إنفلونزا الطيور، التي استضافت كندا بشأنها اجتماعا لوزراء الصحة.

خامسا، بالنسبة للإرهاب، فإن الهجمات التي وقعت في هذا الصيف الماضي في لندن ومصر وأماكن أخرى تجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى إبرام اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب.

ولكن علينا أيضا أن نضع نصب أعيننا أنه لا بد من تعزيز البناء الأممي العالمي الشامل، من الأسلحة الخفيفة إلى أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك النطاق الكامل لتدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ومما يمكن أن يشجعنا قطعاً التقدم الذي يحرز في الشرق الأوسط وهاييتي والسودان وأفغانستان، وهي مناطق تحظى بأولوية عليا بالنسبة لكندا ويشكل عمل الأمم المتحدة فيها في أغلب الأحيان عملاً نموذجياً. ولكن النجاح يبقى هشا، ولا بد من أن يستمر التزام الأمم المتحدة.

سادسا، فيما يتعلق بالبيئة، إذا أردنا أن نترك للأجيال المقبلة كوكبا يشكل مكانا صحيا للعيش فيه، فإننا بحاجة إلى أن ندير البيئة بصورة مشتركة. وفي أقل من شهرين، ستستضيف مونتريال مؤتمرا لتغير المناخ ينبغي أن يمثل معلما بارزا فيما يتعلق بالتفكير المشترك والعمل في مواجهة تلك الظاهرة. وسنناقش التقدم المحرز في تنفيذ

(القرار ١/٦٠) التي أقرها رؤساء الدول والحكومات خلال الأسبوع الماضي. إن تلك الوثيقة تشكل أساسا يمكننا أن نفكر بالاستناد إليه في تجديد الأمم المتحدة، بقدر كبير من الإرادة السياسية من جانب كافة الأعضاء. ولدينا فيها على أية حال إطار عمل للسنوات المقبلة.

ويسرني بصفة خاصة أن تلك الوثيقة تتضمن إشارات قوية إلى التنمية وإلى القيم والمبادئ التي تلهمنا. كما يعطي الإعلان توجيهات واضحة ومهمة بشأن الإدارة والشفافية والمساءلة في الأمم المتحدة. إلا أنه من الضروري أن نقطع أشواطاً أبعد بكثير في ذلك الاتجاه.

أود الآن أن أتطرق إلى بعض النقاط التي وردت في الإعلان. تأتي أولا "مسؤوليتنا عن تقديم الحماية". بالإقرار بهذه المسؤولية، خطت هذه الهيئة خطوة تتعدى مجرد قول "لا تكرر لذلك أبدا"، خطوة تقربنا من جعل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أشياء في حكم الماضي. وإننا بحاجة إلى أن نتخذ هذه الخطوة الآن.

ثانيا، فيما يتعلق بمجلس حقوق الإنسان، تشعر كندا بخيبة الأمل لأن الأعضاء لم يبدوا جرأة أكثر. فنحن لم ننشئ المجلس؛ وليس لدينا سوى ولاية للعمل بشأن تلك المسألة هذا العام. ونحن بحاجة إلى ذلك المجلس لأنه سيساعدنا على إلقاء نظرة معمقة على الحالات التي تشكل مصادر قلق لنا، مثل الحالة في إيران. وموقف كندا موقف واضح وهو: لا بد أن يكون المجلس هيئة دائمة، تتكون من أعضاء منتخبين بأغلبية الثلثين، وعلى أساس معايير محددة، ويجب أن يوفر المجلس نظاما لاستعراض الأقران، بدءا بالبلدان التي ستشغل مقاعد في المجلس. ومع ذلك، أشعر بالسرور لأن المفوض السامي لحقوق الإنسان سيتم منح ميزانية أكبر.

ثالثا، أود أن أنتقل إلى لجنة بناء السلام. وهنا مرة أخرى لم يكتمل عملنا. وكانت الإشارة إلى وجود علاقة

إننا نجتمع في نيويورك اليوم بغية المساعدة على حل مشاكل البشرية. ولكن بينما تشهد هذه القاعة مناقشات أكثر من اللازم لم تحسم وعجزا عن العمل مكلفا أكثر من اللازم، فإن التحديات والمشاكل التي نناقشها تحصل في أماكن بعيدة. وخلال الأعوام جابهنا تحديات خطيرة في السودان وهايي وكوسوفو ورواندا وفي العديد من الأماكن الأخرى. وفي بعض الحالات، يمكننا أن نقف مرفوعي الرأس؛ وفي حالات أخرى، نحن بحاجة إلى أن نعترف بأخطائنا وإخفاقاتنا وأن نتعلم منها. وأعتقد أننا حددنا المسار، ولكن ما زال علينا أن نقطع شوطا بعيدا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أحمد شهيد، وزير خارجية ملديف.

السيد شهيد (ملديف) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن زملائي، أود أن أهني السيد يان إلياسون بانتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة كي أشيد بسلفه على الطريقة النموذجية التي قاد بها أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره الملهم المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع".

مضى ٤٠ عاما اليوم منذ أن قبلت عضوية ملديف في الأمم المتحدة. ونحن فخورون جدا بذلك المعلم المهام. وكنا آنذاك أصغر بلد ينضم إلى الأمم المتحدة، وهي حقيقة أدت إلى توجيه بعض الأسئلة في بعض الجهات بشأن جدوى العضوية الكاملة للدول الصغيرة ومقدرتها على تولي هذه العضوية. وتجاوزنا ما سمي بالمناقشة بشأن الدولة الصغيرة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز مفهوم المساواة في السيادة بين جميع الدول، بغض النظر عن حجمها. ونجونا أيضا من

بروتوكول كيوتو والإمكانيات الجديدة للعمل في العقود المقبلة.

وأود أن أختتم بياني بإبداء بعض الأفكار بشأن ما لم تقله الوثيقة الختامية، أو على الأقل ما لم تقله بشكل جيد.

أولا، بالنسبة لترع السلاح، فإن ما يبعث على الاستياء أن الوثيقة الختامية للأمم المتحدة لم تتضمن فقرة واحدة عن نزع السلاح ومنع الانتشار في وقت ناقش فيه البرامج النووية لإيران وكوريا الشمالية.

ثانيا، بالنسبة لحقوق المرأة، فإن ما يبعث على الأسف العميق هو أن الوثيقة لم تؤكد من جديد بقوة على الالتزامات التي قطعت قبل ١٠ أعوام في بيجين أو القاهرة بشأن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، بالرغم من أنها تكمن في صميم الأهداف الإنمائية للألفية. ويلزم جميع الدول الأعضاء أن تنفذ أحكامها وأن تمضي من الوعود إلى الأفعال.

ثالثا، بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، تشعر كندا بالأسف لغياب أي إشارة في الوثيقة إلى المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن سكوت الوثيقة بشأن الالتزامات بإلغاء الإفلات من العقاب. ومن الحتمي أن تتصدي الأمم المتحدة لمسألة الإفلات من العقاب. وقبل عامين، عندما دخل نظام روما الأساسي حيز النفاذ، قال الأمين العام بوضوح إن

"ها هو في النهاية يأتي الوقت الذي لا يتعين فيه على البشرية أن تقف شاهدا عاجزا على أسوأ الفظائع، لأن الذين يخاطرون بارتكاب تلك الجرائم سيعلمون أن العدالة تنتظرهم".

ونناشد جميع الدول التوقيع على نظام روما الأساسي والتصديق عليه. ونحن بالتضامن، سنكسر حلقة الإفلات من العقاب، وستحقق العدالة لضحايا تلك الجرائم.

إن ارتفاع أسعار النفط، والنفقات غير المتطورة المتعلقة بكارثة السونامي ونقص الدخل من السياحة عوامل تحدث ضغوطا مالية كبيرة تتطلب، ولأول مرة في تاريخنا، دعم الميزانية من المانحين.

وملديف، بوصفها بلدا صغيرا، تولى أهمية كبيرة للمساعدة من المجتمع الدولي من أجل بقائها. ونحن نأمل في أن تؤدي مناشداتنا للمساعدة إلى تقديم الدعم المطلوب للتغلب على الشهرة الراهنة في الاقتصاد.

ومن المفارقات أن الجمعية صوتت، قبل ستة أيام فقط من ضربة سونامي، لأن نبدأ مرحلة انتقالية للخروج من حالة أقل البلدان نموا. وفي حين أننا نسلّم بإنجازات شعبنا من خلال جهوده الدؤوبة وبدعم مجتمع المانحين، فمن الضروري ألا تلغى الأفضليات التجارية والامتيازات الأخرى قبل أن تلتئم جراح البلد من الدمار الواسع الذي سببته كارثة سونامي.

كانت كارثة سونامي التي ضربت المحيط الهندي تذكرة مؤلمة بضراوة عناصر الطبيعة وعجز المجتمعات أمام الكوارث الطبيعية. وكما ندعم إنشاء نظام سونامي للإنذار المبكر في المحيط الهندي، فإن مشاعرنا أيضا مع ملايين الناس في الولايات المتحدة، والهند، والصين، واليابان، وفي كل مكان واجه مؤخرا حوادث الطقس القاسي التي أدت إلى وفيات غير مسبوقه ودمار وألم. وقلوبنا مع الذين تضرروا من إعصار كاترينا في نيواورليانز.

لا يمكن أن يبالغ الفرد في وصف أهمية حماية الطبيعة وإنقاذ الأرواح. ولم يعد هناك خط مواجهة يشمل فقط الدول الجزرية الصغيرة ذات الأراضي المنخفضة. بل إن تغير المناخ يمكن أن يسبب الدمار في أي زمان وفي أي مكان. والوقاية هي الخيار الوحيد عندما لا يكون هناك علاج. ونحن نأمل أن ينفذ بروتوكول كيوتو بفعالية كاملة.

الحرب الباردة بدون أن نخسر السلام والاستقرار اللذين كانا أساسيين جدا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لشعبنا.

ولكننا اليوم نواجه مهمة أكثر صعوبة ومسائل أكثر خطورة بشأن الجدوى الاقتصادية لبلدنا، الذي دمرت اقتصاده أمواج سونامي المحيط الهندي. ومقارنة بالبلدان المتضررة الأخرى، كانت الخسارة في الأرواح وتدمير الممتلكات في ملديف أمرا طفيفا من حيث الأعداد الصرفة. أما من حيث التناسب، فنحن أشد البلدان تضررا.

ولقد دمر حوالي ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وشُرد داخليا أكثر من ٧ في المائة من السكان. وأصيبت بأضرار أو دمرت البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في أكثر من ربع جميع الجزر المأهولة بالسكان، منها ١٢ جزيرة ليست الآن سوى حطام.

ونظرا لنطاق الدمار الذي شمل جميع أنحاء البلد، كانت المساعدة الحسنة التوقيت من المجتمع الدولي أمرا أساسيا في الوفاء بمتطلبات الإغاثة في حالات الطوارئ. ونشكر جميع الدول والشعوب والمنظمات على سخائها.

وأود أيضا أن أعرب بشكل خاص عن التقدير والشكر للرئيس بيل كلينتون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة للإنعاش من آثار سونامي، على التزامه وقيادته في تنسيق الجهود الدولية لمساعدة البلدان المتضررة على الانتعاش. ونشعر بالامتنان خاصة على مشاركته المستمرة، بالنظر إلى أن الحالة في البلد لم تخف بالرغم من مرور حوالي تسعة شهور على سونامي.

وما زالت هناك فجوات تمويلية رئيسية في برنامج الإنعاش الاقتصادي الوطني. ومن المتوقع للاقتصاد الذي كان ينمو بمعدل ٨ في المائة في العام خلال العقدين الماضيين أن ينكمش بنسبة ٣ في المائة.

الحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن أن نصبح طرفا فيها.

وكما قال سير ونستون تشرشل، لن يكون كافيا أن نقول إننا سنفعل كل ما بوسعنا. بل الأحرى أن نقول إننا سنفعل كل ما هو مطلوب، وزيادة، لضمان أن يعيش شعبنا في جو من الحرية أفسح على نحو ما توخينا في ميثاق الأمم المتحدة.

إننا ندرك أنه وفقا للمادة الثانية، الفقرة ٧، من ميثاق الأمم المتحدة ليس مطلوبا من الدول الأعضاء أن تعرض مسائل تدخل في صميم سلطاتها الداخلي لتحل في منتديات الأمم المتحدة، بيد أن ملديف ترى أن مطامحها إلى بناء ديمقراطية حديثة وناضجة ذات أهمية كافية لأن تعبر عنها أمام هذه الجمعية. إضافة إلى أن مواردنا المحدودة والنقص في الخبرة التقنية يجعل من دعم المجتمع الدولي أمرا حيويا لإنجاح مشروع الديمقراطية الطموح الذي تسعى الحكومة إلى تنفيذه. ولا شك في أننا وجدنا التشجيع من المبادرة الرامية إلى إنشاء صندوق للديمقراطية. وأنا أعرب بكل امتنان عن تقديري للدعم الذي قدمته إلينا منظومة الأمم المتحدة وشركاؤنا الثنائيون في هذا المشروع التاريخي في ملديف.

واليوم وبمناسبة الذكرى الأربعين لانضمام ملديف إلى الأمم المتحدة، كتب رئيس بلدي رسالة إلى الأمين العام يشكره فيها هو وعضوية الأمم المتحدة على تعاونهم ودعمهم خلال العقود الأربعة الماضية فيما يتعلق بأمور تمثل مصالح وطنية بالغة الأهمية للمديف. ونحن نشير إلى الدعم الذي قدمته هذه الجمعية لمتطلبات حماية وأمن الدول الصغيرة؛ ونعرب عن تقديرنا للدور الهام الذي اضطلعت به عضوية الأمم المتحدة في دفع الجهود الرامية إلى حماية البيئة العالمية؛ وممتنون على المساعدة التي نجدها لتحقيق الأهداف

إن للجزر الصغيرة أضييق هوامش للأمان وأقل قدرة على التخفيف من كوارث البيئة أو التغلب عليها. ونود أن نشدد على الأهمية الحاسمة للتنفيذ المبكر والفعال لاستراتيجية موريشيوس للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وملديف لا تسعى إلى إعادة بناء بشكل أفضل بعد السونامي فحسب، بل إننا نسير في طريق انتقال تاريخي لهياكل الإدارة في البلد. وجدول أعمال الحكومة بشأن الديمقراطية والإصلاح لا يركز فقط على جعل ملديف ديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، ولكن أيضا على تعزيز حماية حقوق الإنسان.

وبتسريع وتيرة برنامج الحكومة للإصلاح خلال العامين الماضيين، حدثت تغييرات شاملة في المشهد السياسي في ملديف. فقد عززت التعددية السياسية وذلك بإنشاء نظام تعدد الأحزاب لأول مرة في تاريخ البلد. كما يشرع البلد في إصلاحات قانونية وقضائية غير مسبوقه تهدف إلى تحديث شامل لنظام العدالة الجنائية ليتوافق مع القواعد والمعايير الدولية. وهناك جمعية دستورية في حالة انعقاد لوضع دستور ديمقراطي حديث بغية إدماج الديمقراطية الليبرالية في البلد وتعزيز التقييد بالمعايير الدولية في الحريات المدنية وحماية حقوق الإنسان.

وملديف وقّعت، في الأسبوع الماضي فقط، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ونحن ملتزمون فعلا بالشفافية الكاملة والانفتاح في حماية حقوق الإنسان في ملديف، ونعتقد أن مشاركة المجتمع الدولي أحد أقوى عناصر حماية حقوق الإنسان. وقد انضمنا فعلا إلى عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان. ونحن على ثقة بأن الإجراءات الجارية حاليا في برنامج الإصلاح الوطني ستمكنا من الامتثال التام للاتفاقية الدولية بشأن

إننا نبحث عن عالم، على نحو ما توخى ميثاق الأمم المتحدة قبل ستين عاما، يعيش فيه الناس جميعا في حرية أوسع، حيث التحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف والكرامة التي وهبها الرب لنا جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تسند مونخ - أورجيل وزير خارجية منغوليا.

السيد مونخ - أورجيل (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة رئيس الدورة التاسعة والخمسين، سعادة السيد جان بينغ، بجهوده التي لا تكل والقيادة التي أبداها حتى اجتماع القمة ومساهمته في وضع واعتماد الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠). ومنغوليا تعتبر الوثيقة الختامية، بكل إسقاطاتها، معلما مهما آخر في إقامة توافق عالمي في الرأي بشأن التنمية، وتتعهد بتقديم مساهمتها المتواضعة في التنفيذ الناجح للالتزامات الواردة فيها. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بأميننا العام، السيد كوفي عنان، لقيادته ورؤيته وأتمنى له التوفيق في أنشطته الإصلاحية الجريئة. وأنهى أيضا بجرارة السيد إيان إلياسون لانتخابه للرئاسة الذي هو أهل له. ونعرب عن ثقتنا في أن مهارته وخبرته ومعرفته الوثيقة بالأمور الراهنة ستمكننا من متابعة الالتزامات التي قطعها زعمائنا الأسبوع الماضي في هذه الجمعية بنجاح.

ومنغوليا متأهبة لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتعليم والمساواة بين الجنسين وصحة الطفولة والأمومة ومكافحة الأمراض المختلفة بحلول عام ٢٠١٥. ومنغوليا، بالاستفادة من نظامها للصحة العامة والتعليم في التسعينات والثقافة التقليدية التي تقوم على المساواة بين الجنسين، تسير في الدرب الصحيح لتحقيق التعليم الأولي الشامل، ومحو الأمية، والقضاء على الفوارق

الإنمائية للألفية. ونحن نسير فعلا على الدرب المؤدي إلى تحقيق معظم تلك الأهداف.

ونأمل في أن تسرع الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع المستوى (القرار ١/٦٠). بمسيرة البلدان نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونحو هزيمة المرض واليأس والحرمان.

إن تفجيرات لندن التي حدثت في تموز/يوليه والأحداث الإرهابية الأخرى أصابنا بصدمة ورعب. ونحن نأمل في المتابعة والتنفيذ الفعالين للتدابير المتفق عليها لمكافحة الإرهاب الدولي، وتعزيز السلام والأمن الدولي، وتعزيز بناء السلام وآلية الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان.

إن تعددية الأطراف السليمة ذات الأهمية حاسمة في سعينا إلى تحقيق عالم أفضل في عصر العولمة. ولذا فإن من الأهمية بمكان تعزيز فعالية الأمم المتحدة.

ونرحب بالمقترحات التي قدمها الأمين العام بشأن جميع جوانب إصلاح الأمم المتحدة. وفي حين أننا نسلّم بضرورة إجراء إصلاحات شاملة، نأمل أن تكتمل إصلاحات مجلس الأمن قبل نهاية العام بغية تمكينه من عكس واقع القرن الحادي والعشرين بصورة أكثر شمولا. ودعمنا لاقتراح مجموعة الأربعة يستند على تلك الاعتبارات ونأمل أن يجد الدعم الواسع.

لقد أعربنا باستمرار عن القلق إزاء الصراع والتوتر في الشرق الأوسط. وشجعنا الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. ونأمل أن يكون ذلك خطوة أولى نحو السلام العادل والنهائي في الشرق الأوسط.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أكرر التأكيد على التزام ملديف القوي بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وسوف نعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي للحفاظ على تلك الأهداف السامية وتعزيزها.

على النقل العابر وتكاليف التأمين عبر أراضي جارتها، روسيا والصين، وهو ما يعادل ضعف كلفة النقل لدى غيرها من البلدان النامية. ومنذ عام ١٩٩٨، تتفاوض منغوليا مع هاتين الجارتين على اتفاق إطاري بشأن النقل العابر بغية الحد من كلفة النقل العابر وما يتصل به من إجراءات مضيئة، سواء في عبور الحدود البرية أو الشحن العابر في الموانئ البحرية. ولم تفض ست جولات من المفاوضات عن نتيجة، ولكن يحدونا الأمل أنه بعد الالتزام المتجدد لزعمائنا بإعلان ألماتي، سيكون الاتفاق في متناولنا.

ومنغوليا ذات اقتصاد صغير، وهي تتأثر بشدة بتقلبات سوق السلع، والطقس والظروف المناخية. والدعوة التي تضمنتها الوثيقة الختامية للقمة (القرار ١/٦٠) بشأن الحاجة إلى دعم جهود البلدان التي تعتمد على تصدير السلع الأساسية لإعادة هيكلة قطاعها السلعي وتنويعها وتعزيز قدرتها التنافسية تستحق استجابة سريعة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه هذه الجمعية إلى التوصيات المهمة المنبثقة عن مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين التي نظمتها القواعد الجديدة للاتلاف المالي العالمي في إطار التحضير للقمة. وتتضمن تلك التوصيات ترتيبات بشأن أسعار السلع وأدوات لتثبيت الاستقرار، وإنشاء مرفق للاستجابة السريعة وتقديم المنح إلى البلدان منخفضة الدخل المعتمدة على تصدير السلع لمساعدتها على مقاومة الصدمات. وإن المبادرة بإنشاء ذلك المرفق ستسهم إسهاماً ملموساً في جهودنا لخفض مستوى الفقر.

ومنغوليا تتأثر بشدة بالكوارث الطبيعية التي تسبب في خسارة الأرواح كما تسبب أضراراً فادحة لاقتصادها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التصحر وإزالة الغابات وتآكل التربة تعوق جهودنا التنموية. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده بغية مواجهة تلك التهديدات العابرة للحدود بطريقة جماعية. ومن جانبنا، سنواصل اتخاذ

بين الجنسين في جميع مستويات التعليم، وتخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة الثلثين، ومعدل وفيات الأمهات بنسبة الثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥. ولكن الهدف الأهم المتمثل في تخفيض الفقر إلى نصف مستواه الحالي بحلول عام ٢٠١٥ يبدو صعب المنال، إن لم يكن غير قابل للتحقيق في الوقت الحالي. وإدراكاً من منغوليا لمسؤوليتها عن التنمية، فقد تولت أمر إدارة مالياها العامة وحافظت على استقرار السياسة الاقتصادية انطلاقاً من الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقها في هذا الصدد. ولم تدخر منغوليا وسعاً لاعتماد وتنفيذ سياسات وطنية واستراتيجيات تنموية سليمة وتطبيق الحكم الرشيد وسيادة القانون.

ولكن منغوليا، شأنها شأن الكثير من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة التي تعتمد على تصدير السلع، هناك الكثير من العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرتها وتعوق تنميتها بشدة. فالزيادة الكبيرة في أسعار النفط، مثلاً، تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وتهدر كل المكاسب السابق تحقيقها، وتعرض المجتمعات الهشة بالفعل لمزيد من الضغوط. وقد تقدم العديد من البلدان النامية المستوردة للنفط والتي تعاني الأمرين نتيجة لذلك بعدد من الأفكار الجديدة بالاهتمام خلال المناقشة العامة، وناشد المؤسسات المالية الدولية ومنتجي النفط أن يستمعوا إلى نداءاتنا الجماعية.

في الأسبوع الماضي، أكد زعماء العالم مرة أخرى التزامهم بتلبية الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان غير الساحلية ومعالجة المشاكل الخاصة التي تواجهها في سعيها للاندماج في أنظمة التجارة المتعددة الأطراف. والتنفيذ الكامل والفعال والحسن التوقيت لبرنامج عمل ألماتي وتوافق آراء ساو باولو، المعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سيدعم جهود التنمية وخفض مستوى الفقر في البلدان غير الساحلية، بما فيها بلدي. فمنغوليا تنفق قسطاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي

ومنغوليا، مثلاً، قررت تقديم وجبات غذاء مجانية في المدارس، بدءاً بتلاميذ المدارس الابتدائية، كمبادرة سريعة النتيجة.

وبالرغم من أهمية المعونة المقدمة إلى البلدان النامية، فإن للتجارة والاستثمار دورهما المحوري في كفالة التنمية المستدامة. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، فإن العوائق التجارية التي تواجهها البلدان النامية التي تصدر منتجاتها إلى البلدان المتقدمة النمو تزيد من ثلاثة إلى أربعة أضعاف ما تواجهه البلدان المتقدمة النمو في تجارتها بعضها مع بعض. ومفاوضات التجارة المتعددة الأطراف الجارية لم تتمخض عن أي نتائج ملموسة تلي توقعاتنا من جدول أعمال الدوحة للتنمية. ولكي تكون جولة الدوحة ناجحة، ينبغي أن تفضي إلى شروط للتجارة تكون مؤاتية للبلدان النامية وأكثر إنصافاً لها، وبالأخص للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، في شكل وصول معزز يمكن التنبؤ به إلى الأسواق، ومساعدتها في بناء قدرات إنتاجية وتجارية. ومنغوليا تقدر قرار الاتحاد الأوروبي بإتاحة الوصول بدون رسوم لـ ٢٠٠ ٧ سلعة من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، بما فيها منغوليا، في إطار برنامج خاص لنظام الأفضليات المعمم. وإن زيادة فرص الوصول وتحسينه يعني تمكين المزيد من الأسر من أن تودع حياة الفقر والحرمان.

وقد أكدت الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) مرة أخرى على أهمية التوصل إلى حل ملائم وفعال وشامل ودائم لمشاكل مديونية البلدان النامية. ولدى تقييم أهلية البلدان للحصول على إعفاء من الديون، نحث مجتمع المانحين على ألا يقتصر على الإحصاءات أو التصنيفات الصارمة مثل "أقل البلدان نمواً". وينبغي النظر في منح الإعفاء من المديونية من منظور شامل، يأخذ بعين الاعتبار تاريخ الدين وأثره على تنمية البلد المتلقي وقدرته الفعلية على السداد. والكثير من هذه العناصر قد أخذ بعين الاعتبار عندما

إجراءات محددة لمكافحة التصحر، واستخدام الموارد البرية بشكل سليم، وحماية الأحراج من خلال اعتماد وتنفيذ استراتيجيات حماية خاصة.

وبالرغم من الزيادة المشجعة في المساعدات الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة، بعد عقد كامل من الانخفاض المطرد، لم يحقق العالم بعد هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونشعر بالتشجيع لأن الحرب ضد الفقر ستكون أشد قوة الآن بعد أن تعهد زعماء العالم بزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية بواقع ٥٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠١٠. ومع ذلك، لا بد من زيادة حجم المعونة إلى مستوى كاف لتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات الصحة والتعليم والبنية الأساسية الاقتصادية بغية كسر حلقات الحرمان وكفالة النمو المستدام. وفضلاً عن ذلك، يتعين تحسين نوعية المساعدة، اتساقاً مع مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٥، مع الاهتمام بشكل خاص بتقديم تمويل مستقر يمكن التنبؤ به لعدة سنوات، والتركيز على الأهداف الإنمائية والمساءلة المتبادلة وبناء القدرة المؤسسية، والمساعدة غير المشروطة، وخفض تكاليف المعاملات وتسهيل الإجراءات البيروقراطية وزيادة ملكية المتلقي للمعونة.

ومنغوليا تؤيد تماماً توصية الأمين العام بأن البلدان النامية التي تضع استراتيجيات وطنية سليمة وشفافة ومسؤولة ينبغي، اعتباراً من عام ٢٠٠٥، أن تتلقى معونة عالية بدرجة كافية، ومن نوعية وافية بالعرض لتمكينها من تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي اعتماد مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل، من بينها المرفق المالي الدولي، وإطلاق مبادرات النتيجة السريعة وتحويل الديون لصالح مشاريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

لعام ٢٠٠٣، التي وافقت عليها الجمعية العامة بقرارها ١٣/٥٨.

نحن جميعاً متفقون على أنه لا بد من تعزيز الأمم المتحدة لمواجهة تحديات الألفية الجديدة. وستكون هذه مهمة شاملة تتضمن إصلاح المنظمة على مستوى المنظومة برمتها بغية مواءمتها مع حقائق العصر، بما في ذلك، وحسب الاقتضاء، إدخال تغييرات على تكوين وولايات وإجراءات وأساليب عمل الأجهزة الرئيسية والفرعية، ومختلف البرامج والصناديق، إلى جانب إنشاء هيئات جديدة أو تنشيط الهيئات القائمة. والمساعدة الشاملة التي تقدمها الأمم المتحدة ينبغي أن تكون مركزة ومحقة للنتائج ومصممة وفقاً لأولويات احتياجات التنمية في البلدان المعنية. وينبغي أن تصمم لتحقيق أثر ملموس وسريع على حياة البشر العاديين ومساعدتهم على الإفلات من برائن الفقر والعيش في كرامة، متحررين من العوز. ويجب النهوض بالمساءلة والمراقبة والأداء الإداري والشفافية في الأمانة العامة إلى مستوى جديد من الكفاءة والمهنية والسلوك الأخلاقي المماثل لأفضل ممارسات إدارة الشركات.

وتؤيد منغوليا فكرة تمكين الأمين العام، المسؤول الإداري الأول في الأمم المتحدة، من خلال منحه قدرأ أكبر من السلطة والمرونة في إدارة أعمال المنظمة ووفقاً لأحكام الميثاق. وفي أحيان كثيرة جدا كنا نعرقل، نحن الدول الأعضاء، إصلاحات إدارية سليمة يقترحها الأمين العام.

ختاماً، أود أن أعرب عن ثقة منغوليا بأننا سننجح معا في إصلاح منظمنا الدولية، وأن الأمم المتحدة من خلال تجديدها وتنشيطها ستكون أكثر قدرة على التصدي الفعال للتحديات المتعددة التي تنتظرنا.

تفاوضت منغوليا على سداد ديونها مع روسيا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب من هذا المنبر عن امتنان حكومة بلدي لحكومة الاتحاد الروسي على ما أبدته من تضامن وروح عملية سياسية واقتصادية في إيجاد حل لهذه المسألة، التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا.

إننا نؤمن بأن التعليم محرك للتنمية، وضمان لاحترام حقوق الإنسان وركيزة للديمقراطية. ومنغوليا بذلت جهوداً كبيرة خلال النصف الثاني من القرن الماضي لتطوير نظامها التعليمي. وكنتيحة لذلك، بلغ معدل محو أمية الكبار ٩٧,٨ في المائة. ومع ذلك، فقد استوعبنا دروس الماضي القريب بغية مواصلة تحسين النظام التعليمي. ويتم التركيز بشكل أكبر الآن على التدريب المهني والتقني، وجودة التعليم ومكافحة الأمية الوظيفية في ظل التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام الانكليزية في كل مكان. وتتخذ هذه الإجراءات وفقاً لإطار دكار للعمل وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية.

ومنغوليا ترحب بالتركيز القوي في الوثيقة الختامية على حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. ولا يمكن أن تتحقق الديمقراطية وسيادة القانون بين عشية وضحاها. ونرى أن دعم الديمقراطية وسيادة القانون عملية مستمرة، ويجدوننا الأمل أن يسود هذا النهج المستدام والطويل الأمد أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة. ونحن ندعم جهود الأمم المتحدة لجعل الديمقراطية بيئة عالمية للحكم الرشيد. ونعتبر صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة نتاجاً مهماً لعملية الإصلاح الشامل، لأنه يبرز أهمية الديمقراطية ودور المنظمة. وترى منغوليا أنه ينبغي أن يكون هذا الصندوق أداة هامة لمساعدة الدول الأعضاء على ترسيخ الديمقراطية وتنفيذ التزاماتها، بما فيها إعلان أولان باتور وخطة العمل المعتمدة في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

الجماعات العرقية المختلفة. والمسؤولية عن مستقبلنا هي مسؤولية متساوية بيننا.

علاوة على ذلك، رغم العديد من جوانب التقدم ثمة ما يذكرنا مرارا بأن هذا العالم ما زال هشاً وضعيفاً جداً. فما هو القاسم المشترك بين الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر أو بالي أو مدريد أو بيسلان أو بغداد أو لندن؛ وبين الفيضانات في الصين أو في وسط أوروبا عام ٢٠٠٢ ومرة أخرى عام ٢٠٠٥؛ والجفاف في أنحاء من أفريقيا؛ وسونامي المحيط الهندي؛ والأعاصير المدمرة في منطقة البحر الكاريبي وخليج المكسيك؟ إنها جميعاً تكشف بطريقتها عن ضعف وهشاشة حضارتنا.

سواء كنا متقدمي النمو أو نامين، كباراً أو صغاراً، فإننا ما زلنا ضعفاء أمام قوى الطبيعة أو قوى الشر. ولحسن الطالع، تميل أسوأ الحالات هذه إلى إيقاف أفضل ما في النفس البشرية، إذ شهدنا بعد كل هذه الكوارث أو الهجمات الإرهابية تدفقات عالية من التضامن على الصعيد العالمي، وشهدنا عزماً متجدداً على مكافحة الشر.

وواجب علينا أن نستفيد من هذه الطاقة الإيجابية. فرغم أنه لا أحد سيحقق الأمن أبداً بنسبة ١٠٠ في المائة، يمكن فعل الكثير من خلال تعميق تعاوننا وتعزيز التدابير الوقائية ومضاعفة جهودنا في مكافحة الإرهاب وتعزيز آليات المعونة الإنمائية والإنسانية، وعلى المدى البعيد، ببساطة، تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا ما أُصلحت الأمم المتحدة ومنحت التفويض، فإن بمقدورها أن تؤدي دوراً مركزياً في هذه العملية.

لقد تكلم الكثيرون منا في العام الماضي عن الإصلاح، وفي الحقيقة كان الإصلاح أحد أكثر العبارات التي تكرر استخدامها منذ ذلك الحين. وكان في الجو أمل كبير، وبذلت جهود كثيرة مخلصاً لتحقيق التغيير، وقُدمت

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيريل سفوبودا، وزير خارجية الجمهورية التشيكية.

السيد سفوبودا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئة السيد إلياسون بانتخابه للرئاسة. إنه يدير دفعة إحدى أكثر دورات الجمعية العامة تحدياً في التاريخ - ليس لأنها الذكرى السنوية الستين لمنظمتنا فحسب، بل وإلى حد بعيد بسبب جدول أعمالنا وخطورة المشاكل التي تنتظر الحل. وبينما نشكر سلفه التقدير والمتفاني، السيد جان بينغ، أتمنى للرئيس كل النجاح في الأشهر المقبلة من العمل الشاق والذي نأمل أن يكون مجزياً.

لقد استثمر الاتحاد الأوروبي جهداً هائلاً في الإعداد لكل من الاجتماع العام الرفيع المستوى ودورتنا الحالية، وكانت الجمهورية التشيكية جزءاً أساسياً ونشطاً من هذه العملية. ولقد استمعنا قبل بضعة أيام إلى بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي، ولا أنوي تكراره. بل أود أن أطرح هنا عدداً من الأفكار والتعليقات ذات الطابع الأكثر شمولاً.

إن الملايين من إخواننا البشر في أفريقيا وأماكن أخرى واقعون في شرك الفقر المدقع، وإمكانية حصولهم على الخدمات التعليمية والطبية وغيرها من الخدمات منعدمة أو محدودة، وهم محرومون من الحياة الكريمة. وإن المنجزات التقنية المذهلة والاقتصادات المزدهرة في مناطقهم أو في أنحاء أخرى من العالم تمكن أعداداً كبيرة من البشر من التمتع بمستوى معيشي عال بشكل لم يسبق له مثيل. وقد يخلص البعض ببساطة إلى أن هناك عدة عوامل مختلفة في كوكبنا. ولكن رغم أن الفجوات ربما ظلت تزداد اتساعاً إلا أننا متأكدون من أننا جميعاً نعيش في عالم واحد يتزايد ترابطه ولا يمكن فيه الفصل بين الأغنياء والفقراء أو الفصل بين

على وجه التحديد، وبما يكفل التعاون من بلدان مثل بيلاروس وكوبا وميانمار وزمبابوي وغيرها من الدول التي أحفقت مرارا في الاستجابة بشكل ملائم لشواغل المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، عزز مؤتمر القمة التزامنا بتضافر الجهود في مكافحة الإرهاب، واتخذ قرار إنشاء لجنة بناء السلام الذي لم يسبق له مثيل، وأقر المفهومين التوأمن للمسؤولية عن الحماية والأمن البشري - وكل ذلك يُوجد أملا جديدا بين الذين يواجهون الفوضى والقمع، ويوسّع المعايير الحالية للسلم والأمن.

ولكن هناك أيضا مجالات أخفق فيها مؤتمر القمة، وهي، ضمن أمور أخرى، نزع السلاح وعدم الانتشار، والأهم من ذلك زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. فما زالت مهمتنا الإصلاحية غير منجزة، ولكن لا بد أن نواصلها.

وإذا أريد للأمانة العامة أن تتصدى للتحديات والمهام الجديدة، فلا بد أن تكون قوية وموفرة الصحة. ويتعين عليها أن تخضع لإصلاح عميق. وتؤكد النتائج الأخيرة لتقرير فولكر بشكل إضافي على الحاجة إلى ذلك الإصلاح. وأرحب بتركيز مؤتمر القمة على إدارة الأمم المتحدة ومطالبته بالكفاءة والفعالية والمحاسبة.

ومجمل القول إن مؤتمر القمة اتخذ العديد من الخطوات في الاتجاه الصحيح، فشكل رؤيتنا وشحن أدواتنا. ولكن هناك جزءا آخر خفيا للقصة. هل جميعنا نريد حقا أن تصبح الأمم المتحدة أقوى وأكثر كفاءة؟ وهل ستمكن الأمم المتحدة التي جرى إصلاحها - والعالمية حقا - من أن تقي العالم من جميع مشاكله؟ وهل ستمكن من إيجاد حلول لجميع الصراعات ومن تحقيق السلام في جميع النقاط الساخنة السيئة السمعة، بما في ذلك البلقان والشرق الأوسط والعراق وأفغانستان وعدد من الأماكن في أفريقيا؟ وهل ستكون

كذلك إسهامات رائعة في المناقشة، وهي تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، والتقرير النهائي لمشروع الأمم المتحدة للألفية المعنون "الاستثمار في التنمية" (تقرير ساكس)، وتقرير الأمين العام "في جو من الحرية أفسح".

وبعد عدة جولات من المناقشة، يمكننا القول بأننا كنا نعرف تشخيص الحالة وكان يمكننا وصف العلاج اللازم، آملين أن يضيف مؤتمر القمة العناصر التي أشد ما تكون الحاجة إليها، وهي الإرادة السياسية ووسائل التنفيذ.

وبالتالي هل كان مؤتمر القمة نجاحا أم فشلا؟ إنني أميل إلى أن أنظر إلى نتائجه، أي الوثيقة الختامية، بتفاؤل حذر. فلقد كان التحدي هائلا، وهو الجمع بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان وتحقيق توازن جديد ودقيق بين العناصر المكونة لجدول أعمالنا العالمي. وفي رأيي أن مؤتمر القمة قد نجح في تحديد نبرة الخطاب، وعلى الأقل في وضع حدود تقريبية لمعادلة جديدة، وترك ضبط التفاصيل للأشهر المقبلة - ولعل ذلك هو إنجاز الرئيس. ولدنيا الآن ما يوجهنا في إجراء المزيد من المحادثات بشأن المساعدة والإغاثة للبلدان النامية. وثمة فرصة للنجاح في زيادة المعونة الإنمائية، بما في ذلك المعونة المقدمة من الجمهورية التشيكية.

لقد اتفقنا في مؤتمر القمة على ضرورة تعزيز آلية حقوق الإنسان وإعادة تشكيلها. وفي الحقيقة، ربما كانت تلك المرة الأولى التي توضع فيها حقوق الإنسان على قدم المساواة مع مسائل مثل التنمية والأمن في حدث رئيسي مثل هذا. ولكن ما زال يتعين بذل جهود عديدة لاستكمال المهمة.

ويتعين علينا في تشكيل مجلس حقوق الإنسان المقبل أن نحرص على حفظ السمات التقدمية للجنة حقوق الإنسان وخبرتها، وأن نتفادى في نفس الوقت نواقصها وإخفاقاتها

وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً وتشجيع احترامها، وجعل المنظمة مركزاً لتنسيق أعمال الدول نحو ادراك تلك الغايات المشتركة.

وتم إنجاز قدر كبير من العمل منذ عقد مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، على كلا المستويين الوطني والدولي، بغية تحقيق المرامي التي حددناها نحن أنفسنا في الأهداف الإنمائية للألفية. وأحرزت آسيا وأمريكا اللاتينية تقدماً جيداً، بينما لم تحقق أوقيانوسيا وأفريقيا نفس القدر من النجاح. وبشكل عام، أظهر أداء أفريقيا نتائج مختلطة. فبعض المناطق، وخاصة في شمال أفريقيا، سجلت إنجازات إيجابية، في حين كان أداء مناطق أخرى سلبياً.

وفي كوكب يتصف بالعولمة، أصبح مستقبل الجميع ورفاههم أمراً مترابطاً. والفقير في أحد أجزاء العالم يهدد السلام والأمن عالمياً. وعلى نحو مماثل، يهدد تفشي وباء في قرية نائية في أفريقيا صحة الشخص الغني في نيويورك. وبشكل جوهري، تنشاطر جميعاً مصيراً مشتركاً. وبالتالي فإن على المجتمع الدولي التزاماً يحقق مصلحته الذاتية بمساعدة أفريقيا على الخروج من المأزق الحالي. فلتعزز ثروة البعض رفاه الجميع.

ويحدو أوغندا الأمل في أن تشكل نتائج مؤتمر القمة العالمي (القرار ١/٦٠) التزاماً حقيقياً بتحسين رفاه الفقراء في العالم وبجعل الأمم المتحدة طليعة لتحقيق مطامح الجميع. ونأمل ألا يعاني ذلك الاهتمام مصير الالتزامات السابقة له.

ويشكل إحلال السلام والأمن شرطاً أساسياً للتنمية. وأحد أسباب فشل أفريقيا في تسجيل إنجازات ملموسة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية هو انعدام الاستقرار والسلام والأمن. وشكلت الصراعات والحروب والتراعات الأهلية التي تبتلى بها القارة عقبات أمام التنمية. لقد أدى مؤتمر برلين لعام ١٨٨٥ إلى تقسيم أفريقيا، بدون إيلاء الاعتبار الواجب للمصالح الطويلة الأجل للشعوب

قادرة على منع وفاة الملايين من الأشخاص من جراء الجوع والأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؟ وهل ستكون المنظمة قوية بما يكفي لضمان وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

هناك أمل، وتوجد فرصة - ولكن الرد يتوقف علينا. ويمكنني أن أؤكد للجمعية على أن الجمهورية التشيكية مستعدة للاضطلاع بنصيبها من المهمة، بما في ذلك مهمتها في مجلس الأمن إذا انتخبت للفترة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل سام كوتيسا، وزير خارجية جمهورية أوغندا.

السيد كوتيسا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الهامة، التي نتعهد فيها بتقديم تعاوننا التام. كما أود أن أشكر سلفكم، السيد جان بينغ، على إدارته لأعمال الدورة التاسعة والخمسين بكفاءة شديدة وعلى تصدره للمفاوضات الحيوية بشأن الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة.

ولا بد أن أعرب أيضاً عن امتناني للأمم العام على قيادته، وخاصة مساعيه لإصلاح الأمم المتحدة بحيث تصبح أكثر استجابة لديناميات العالم الحالي ومطالبه.

كان الآباء المؤسسون للأمم المتحدة يطمحون بمنظمة تكون قادرة، بعبارة الميثاق، على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وسعيًا إلى تحقيق ذلك الحلم اعتمدت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين الأهداف الإنمائية للألفية. وشكل ذلك معلماً هاماً في تحقيق أحد مقاصد ومبادئ الميثاق - هو تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية،

إن الرأي القائل بأن إقامة العدل ينبغي أن تسبق الإدماج رأي خاطئ، في رأينا. وبالرغم من أن إقامة العدل أمر هام، فإن أوغندا ترى أنه ينبغي ألا تكون لها الأسبقية على إدماج الجماعات المسلحة. ينبغي أن ندمج جميع الفصائل، ثم نسعى لاحقا إلى معاقبة المذنبين بارتكاب أي جرائم. وتناصر أوغندا مفهوم الحصانة المؤقتة، كما يشار إليها في بوروندي. ومن الناحية الأخرى، يلزم إيلاء اهتمام مماثل لمسائل التنمية وإعادة التأهيل والإنعاش الاقتصادي.

ونمو الاقتصاد أمر ضروري للسلام المستدام. وما نشهده اليوم هو إسراع نحو الانتخابات والبرامج السياسية بدون إيلاء الاعتبار الواجب للمؤسسات والبنية التحتية اللازمة للاستمرارية الطويلة الأجل للسلام. ونحن قد سرنا على هذا الطريق من قبل، مع عواقب مدمرة. فليكن الماضي القريب للقارة درسا نتهدى به جميعا.

ولقد وفر اتفاق لوساكا للسلام آلية قوية تمكن المنطقة وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الاضطلاع بدور تكميلي في عملية السلام. وللأسف، جرى تجاهل اتفاق السلام. وأجل حل المشكلة المحورية التي اعترف بها الاتفاق، والمتمثلة في القوى السلبية. ولفترة خمسة أعوام، لم تبذل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أي جهد كبير لكفالة تسريح تلك الجماعات ونزع سلاحها، مما خلف بذور نشوب الصراع في المستقبل. ولكن يحدونا الأمل في أن جهودنا، على المستوى الثنائي وفي اللجنة الثلاثية، التي تتألف من أوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمشاركة بوروندي، ستحل تلك المشاكل وتمكن منطقتنا من تحقيق السلام والاستقرار.

منذ بعض الوقت الآن والحالة في بوروندي مثار قلق فعلي لمنطقة البحيرات الكبرى وللمجتمع الدولي بصفة عامة. وقد حفز ما وقع من دمار وفقدان للأرواح الدول الإقليمية، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا، على الاضطلاع بمبادرة للسلام

الأفريقية. ووجدت منطقة البحيرات الكبرى نفسها نقطة التقاء جميع الدول الاستعمارية. وأنشأ ذلك الملتقى حالة سياسية واجتماعية أثبتت، بمرور الوقت، أنها عسيرة الإدارة. وهي حالة معقدة، مع اتجاهات إيجابية وسلبية على السواء. وأدت الحرب الباردة إلى المزيد من تدهور الحالة بينما كان الشرق ينافس الغرب على النفوذ. وفي الواقع، قتل الأمين العام السابق للأمم المتحدة داج همرشولد في سياق ذات المزيج السياسي المتفجر.

وبينما تكافح أفريقيا لترتيب بيتها، حددت أوغندا أربعة أسباب رئيسية لنشوب الصراع في القارة استغلتها القوى السلبية لتحقيق غاياتها بالذات. وتشمل هذه الأسباب المصالح الذاتية الطفيلية؛ والسطحية والغموض في تحديد وتناول تلك المصالح الطفيلية وآثارها على دولة بعينها أو مجموعة بلدان؛ والقيادة المحلية الضعيفة الشائنة؛ وأخيرا، خصائص مرحلة ما قبل الصناعة في أفريقيا.

تلك هي الأسباب الأساسية للصراعات، بالرغم من وجود أسباب أخرى. وإيلاء اهتمام واضح ومتأن لهذه الأسباب يمكن أن يوفر نقطة انطلاق حيوية يتسنى على أساسها إيجاد الحلول الطويلة الأجل.

لقد نشب الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى عموما بسبب توليفة من تلك العوامل. وأكثر الخاسرين في جمهورية الكونغو الديمقراطية هم المهمشون، بينما دُفعت القضايا الحقيقية المتعلقة بإدارة الدولة إلى الهامش. ولا يولى أي اهتمام لإنشاء مؤسسات وبنية تحتية يمكنها أن تحافظ على الدولة.

وإدماج الفصائل المسلحة في قوة مسلحة وطنية واحدة يجري بشكل فاتر. فكيف يمكن لدولة أن تعيش بدون الحد الأدنى من ركائز الدعم مثل جيش قادر على حماية السلامة الإقليمية؟

فجيش الرب للمقاومة، وهو جماعة إرهابية طالما شوهدت السكان المدنيين في شمال أوغندا واختطفتهم وروعتهم، كان يجد ملاذاً له في جنوب السودان، يشن منه أنشطته الإرهابية. وبالتعاون بين الحكومة السودانية، والجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، يجري الآن طرد هؤلاء الإرهابيين من جنوب السودان. وقد أدت استراتيجية أوغندا القائمة على مفاوضات السلام مقترنة بأقصى قدر من الضغط العسكري إلى الحد بدرجة كبيرة من قدرة جيش الرب للمقاومة على ارتكاب الأعمال الشريرة. غير أنه يلزمنا والسلام يعود إلى المنطقة تعاون دولي ومساعدات دولية من أجل إنجاز برنامج حكومة أوغندا للمساعدات الإنسانية والتأهيل والتنمية بعد الصراع، الجاري تنفيذه بالفعل في شمال أوغندا.

وقد ظل الصومال هباً للفوضى طوال مدة تزيد على عقد ونصف. ولا يمكن أن توصف جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلا بالخوف. وقد أدى الشعور بالإحباط من جانب الأمم المتحدة إلى الإذعان واليأس، مما حكم على الشعب الصومالي بحالة من العبودية حيث وقع رهينة في أيدي أمراء الحرب.

وفي هذا الفراغ اتخذت الدول الإقليمية، بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، رداء التفاوض من أجل إحلال السلام وإعادة إقرار النظام. فالفوضى معدية. ولا يمكننا أن نشعر بالأمان في وضع يحفل بالالتجار بالأسلحة، والتطرف الديني، وإلقاء النفايات المشعة، واحتمال أن تصبح المنطقة مرتعاً للإرهابيين. هذه تهديدات واقعية لا تملك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إغفالها. ولا ينبغي أن ينخدع المجتمع الدولي، وبالأخص، أعضاء مجلس الأمن، بالمسافة الجغرافية. فهناك خطر محتمل على السلام الدولي قائم بالفعل في الصومال.

وتصدر هذه المبادرة. وقد كانت عملية طويلة ومضنية. ولكن بفضل الدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تتجلى الآن بوادر نجاحها.

وفي خلال الأشهر القليلة الماضية، انتخب أهل بوروندي قادهم في انتخابات محلية وبرلمانية، وأخيراً، رئاسية. وهم يتطلعون إلى المستقبل بأمل. وترحب أوغندا بفخامة السيد بيير نكورونزيزا، الرئيس الجديد لبوروندي، وتطلع إلى العمل معه من أجل توطيد دعائم السلام في المنطقة. أما المجتمع الدولي والأمم المتحدة فعليهما التزام يجعل السلام مستداماً. وسوف تكون إعادة الإعمار وإعادة التأهيل والتنمية أموراً ضرورية. ونرجو أن يوجه الاهتمام الواجب إلى بناء القدرة المؤسسية حتى لا تنتكس بوروندي ويعود بها الحال إلى الفوضى التي نكبت بها على مدى العقد الماضي والتي يقتل فيها الأخ أخاه.

وها هو شعب السودان بعد عقدين من الصراع في جنوب السودان قد وقّع في وقت سابق من هذا العام على اتفاق السلام الشامل، بقيادة الحكومة والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وسكتت المدافع، وأخذ سكان جنوب السودان الذين طال عذابهم ينعمون الآن بشيء من السلام. ومن دواعي الأسف أن الراحل جون قرنق توفي في وقت كان الاتفاق فيه في مراحل الأولى. وبالنظر إلى التزام كل من حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، لدينا ثقة بأن اتفاق السلام سوف يصمد وينفذ تنفيذاً شاملاً. كما نشق بأن السودان في طريقه إلى مستقبل يسوده السلام. ونرجو أن تحل الصراعات الأخرى، كالصراع في دارفور، سلمياً وذلك اهتداء باتفاق السلام الشامل واحتذاء به كنموذج.

وقد أدى التوقيع على اتفاق السلام الشامل وتنفيذه في السودان إلى زيادة التفاؤل بشأن السلام في شمال أوغندا.

فالشعوب المستعمرة قد حصلت على الاستقلال، وهيكل القوى الدولية قد تغير.

وتحتاج قرارات مجلس الأمن من أجل تنفيذها إلى دعم أوسع نطاقا على الصعيد الدبلوماسي والمالي والعسكري. لذلك أصبح من الحتمي إصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلا وإظهارا لحقائق عالم اليوم.

وفي أفريقيا، حيث تجري معظم العمليات التي يصدر بها تكليف من مجلس الأمن، نرى أن الوقت قد حان لكي يكون للقارة، المؤلفة من ٥٣ دولة، رأي فعلي في كيفية صوغ هذه العمليات وتنفيذها. ذلك أن أفريقيا اليوم هي القارة الوحيدة التي ليس لها ممثلون على صعيد اتخاذ القرار الفعلي في المجلس. ولهذه الأسباب نطالب بأن تعطى القارة مقعدين دائمين لهما حق النقض، ومقعدين إضافيين غير دائمين. وسيكون المجلس المشكل على هذا النحو أكثر ديمقراطية ومصداقية وستحظى قراراته بالقبول على نطاق أوسع.

ومع أن حلم الآباء المؤسسين للأمم المتحدة كان يتمثل في إنقاذ الأجيال التالية من ويلات الحرب، لا تزال الصراعات حقيقة واقعة في عالم اليوم. ولمدة ٦٠ عاما عجزت الأمم المتحدة عن تحقيق هذا الأمل. لذلك فإن أوغندا ترحب بإنشاء لجنة بناء السلام ومكتب لدعم بناء السلام. ونرجو أن يتم الوفاء بالموعد المحدد وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لتمكين هاتين الهيئتين الحيويتين من مساعدة الأمم المتحدة بشكل فعال على التصدي للصراع وجعل السلام أكثر استدامة.

ومن نفس المنطلق، ندعم إنشاء صندوق الديمقراطية، الذي ينبغي استخدامه لدعم المؤسسات النابعة من طبيعة البلدان وليس كآلية لاستيراد أصناف أجنبية من الديمقراطية.

وبالنظر إلى هذه التهديدات الحالية والكامنة، أخذ أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على عاتقهم مهمة التفاوض مع الصومال من أجل السلام. وعلى مدى فترة سنتين، دخلنا في عملية تفاوض شاقة وأحيانا محبطة حتى تم التوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة للوحدة الوطنية في العالم الماضي. وفي نهاية العملية، توقعنا أن ينضم إلينا مجلس الأمن في مسعى السلام. وتوقعنا أن تتجه جميع الجهود نحو هيئة المناخ القانوني والسياسي اللازم لتيسير تحقيق السلام لشعب الصومال الذي طال معاناته.

غير أننا شعرنا بخيبة أمل عميقة حين وجد مجلس الأمن من الحكمة أن يتصرف بغير ذلك، تاركا المنطقة، وأهم من ذلك الشعب الصومالي، لمصيرها. وحرر قرار التمسك بالحظر على الأسلحة ورفض مجرد رفعها جزئيا المنطقة من فرصة المضي في تنفيذ عملية السلام حتى نهايتها المنطقية. ونرجو ألا يكون الوقت قد فات بالنسبة لقيام المجلس بتقييم واستعراض موقفه.

واسمحوا لي بإبداء بعض تعليقات موجزة على إصلاح الأمم المتحدة المعترم. لقد جرى التفكير في المؤسسة التي لدينا اليوم وأوجدت منذ ٦٠ عاما. وتشكلت خلفية الفترة السابقة على إنشاء الأمم المتحدة من إحساس المنتصرين في الحرب العالمية الثانية بانتصارهم، وألم المهزومين لهزيمتهم، وتظاهر الشعوب المستعمرة، لا سيما في أفريقيا، بعدم الاكتراث.

وعكست المؤسسة التي نشأت عن ذلك تلك الحقائق. ولم يظهر ذلك جليا في موضع داخل الأمم المتحدة أكثر مما ظهر داخل مجلس الأمن. فقد احتفظ المنتصرون لأنفسهم بحق تحديد مصير الآخرين. وتم عمل ذلك دون المراعاة الواجبة لمصالح الذين ستؤثر القرارات فيهم أكثر من غيرهم. أما اليوم فقد تبدل هذا الحال بشكل ملحوظ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد خورشيد محمود كاسوري، وزير خارجية باكستان.

السيد كاسوري (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أهنيئ رئيس الدورة الحالية والرئيس السابق جان بينغ بنجاح اجتماع القمة التاريخي للذكرى السنوية الستين. إننا معجبون بالتفاني والمهارة اللذين أدار بهما الرئيس بينغ التحضيرات لاجتماع القمة. ونشكر الأمين العام على مبادرته بعقد اجتماع القمة وأفكاره العديدة البناءة للدفع بالتنمية وبإصلاح الأمم المتحدة قدما.

لقد أيدت باكستان اعتماد الوثيقة الختامية. فهي تعبر عن توافق الآراء السائد بشأن مجموعة متنوعة من المسائل. لكننا، على غرار الآخرين، نشعر بالإحباط من النتائج. إذ كان بإمكاننا تحقيق المزيد لو لم يكن جدول الأعمال موسعا جدا، ولو لم يستترف إصلاح مجلس الأمن الطاقة من العملية التحضيرية، ولو بدأت المفاوضات بشأن الوثيقة في وقت مبكر.

إن التنمية كانت ولا تزال من أعلى أولويات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. وكان الغرض من اجتماع القمة أن يركز على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وهناك توصيات طيبة بخصوص أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية والتخفيف من عبء الدين وتعزيز وتحسين المعونة وتلبية الاحتياجات الخاصة في أفريقيا؛ لكننا لم نحقق تقدما كبيرا بشأن التجارة والتدفقات الاستثمارية والإدارة العالمية.

لكن بإمكاننا أن نستعيد ما فات وأن نعوض عن الوقت الضائع على التنمية عن طريق عملية تنفيذ مركزة وأكثر تصميمًا. ويجب أن يحتل هذا الهدف الأولوية الأولى. ولحسن الحظ أنه يوجد بالفعل اتفاق على الأهداف الإنمائية،

ويدرك وفدي المسؤولية الرئيسية الواقعة على عاتق الدول بأن تحمي شعوبها. وفي حالة إخفاقها في ذلك، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية الحماية اتقاءً للإبادة الجماعية والتطهير العرقي. بيد أنه ينبغي تحديد هذه المسؤولية بوضوح وينبغي أن تكون ممارستها بترخيص مسبق من مجلس الأمن.

ونرى أن التزام قادتنا بدعم تقوية العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية سوف يساعد على توسيع نطاق قدرة المجتمع الدولي على معالجة التحديات القديمة والجديدة التي تواجه العالم. والواقع أن المنظمات الإقليمية التي تتمتع بالقدرة على منع نشوب الصراعات المسلحة أو على حفظ السلام ينبغي لها استخدام تلك القدرة لتعزيز الأمم المتحدة في هذا المجال.

أما لجنة حقوق الإنسان القائمة فقد قصرت في أدائها على مر السنين. ونرى أن الوقت قد حان لإيجاد مؤسسة مستقلة لها ولاية فعالة وواضحة لمعالجة حقوق الإنسان. وقد جاء اقتراح إنشاء مجلس لحقوق الإنسان في توقيت مناسب. ونرجو أن يتم الاتفاق على جميع التفاصيل الضرورية حتى يمكن للمجلس المذكور أن يبدأ عمله.

وفي الختام، اسمحو لي بأن أذكر مرة ثانية التزام أوغندا بالمثل العليا والمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وقد خدمتنا هذه المنظمة بشكل جيد نسبيا على مر السنين. وهي قادرة على أن تخدمنا بشكل أفضل وأن تحقق الأحلام والمثل العليا التي ذكرها واضعو الميثاق منذ ٦٠ عاما. ولا يمكن أن يحدث هذا ما لم نتخذ خطوة جريئة لاعتماد الإصلاحات المبتكرة البعيدة الأثر التي يقترحها الأمين العام وما لم نطبق الوثيقة الختامية تطبيقا كاملا.

الكونغرس الديمقراطي و بوروندي، أصبحت ذات تجارب وخبرات غنية للمساهمة في عمل لجنة بناء السلام. وسنشارك بنشاط في المناقشات التي ستعقد في الجمعية العامة للانتهاه من وضع التفاصيل وطرائق العمل لتبدأ اللجنة أعمالها.

إن الإرهاب مصدر خطر عالمي ويتطلب ردا جماعيا. وما فتئت باكستان هدفا رئيسيا للإرهاب. ونحن نقف في الطليعة في الحرب الدولية ضد الإرهاب. وفي بلدي، وضعت حكومة باكستان عددا من التدابير القصيرة والطويلة الأجل للقضاء على الإرهاب والتطرف. وهذه التدابير تتضمن فرض حظر على المنظمات المتطرفة واحتجاز المتطرفين، واتخاذ إجراءات صارمة ضد المواد المثيرة للكراهية، ووقف إساءة استخدام المؤسسات الدينية، وتسجيل وإصلاح المدارس الدينية ومكافحة الأمية والفقير.

لقد أقر اجتماع القمة رسم استراتيجية شاملة ضد الإرهاب. ويجب علينا أن ننشئ فريقا عاملا مخصصا لوضع تلك الاستراتيجية. وهذه الاستراتيجية الشاملة ينبغي أن تعارض الإرهاب أينما وقع وأيا كان مرتكبه - أفرادا أو جماعات أو دولاً. وما من استراتيجية يمكن أن تكون شاملة إن لم تعالج العوامل التي تساهم في التطرف، بما في ذلك الفقر والمظالم السياسية والاقتصادية والاحتلال الأجنبي وإنكار الحق في تقرير المصير.

وينبغي أيضا أن يصبح الحوار والتفاهم بين الحضارات والأديان عنصرا جوهريا في استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وتوجد عدة مبادرات جديدة بالاهتمام يعزز بعضها بعضا يمكن لحمها لحفز العمل على الصعيدين الدولي والوطني. وتشمل هذه الاستراتيجيات الاستراتيجية الرئيس مشرف حول "الاعتدال المستنير"، التي تقوم في نفس الوقت على النهوض بالإصلاح الداخلي في العالم الإسلامي والمساندة النشيطة من المجتمع الدولي للمساعدة

بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. فالبلدان النامية تقوم باعتماد استراتيجيات وطنية لتحقيق تلك الأهداف. ويجب الآن على الشركاء الإنمائيين أن يظهروا الإرادة السياسية لدعم الاستراتيجيات الوطنية بصورة تامة وللموافقة بصورة أكبر على المساواة في التجارة الدولية والأنظمة المالية.

ويجب علينا أن نضع بسرعة آلية فعالة لتعزيز الأهداف والاتفاقات الخاصة بالتنمية ورصد تنفيذها. ويجب توفير موارد كافية لهذا الغرض.

لقد شدد اجتماع القمة على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز الحوار بشأن السياسة العامة والتعاون الإنمائي والتنمية والتنسيق فيما بعد الصراع داخل منظومة الأمم المتحدة. وتعتقد باكستان أنه ينبغي الآن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون منتدى مركزيا لمتابعة تنفيذ الالتزامات الإنمائية التي قطعت في اجتماع القمة. وفي هذا الصدد، نقترح تكرار النموذج المستخدم لمتابعة تنفيذ المعونة في كارثة سونامي - ما يسمى بنظام قواعد بيانات المساعدة الإنمائية - لتقييم حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وعرضت باكستان أيضا عقد اجتماع غير رسمي رفيع المستوى لأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهم من أصحاب المصلحة في نهاية هذا العام لاستعراض الخطوات المتخذة للدفع قدما بتنفيذ الأهداف الإنمائية وللبت بشأن اتخاذ تدابير إضافية.

إن الترابط المعترف به على نطاق واسع بين السلام والتنمية اتخذ طابعا مؤسسيا عن طريق القرار بإنشاء لجنة بناء السلام. وتفتخر باكستان بأن لجنة بناء السلام تطورت من مفهوم اللجان المخصصة المركبة الذي طرحناه عام ٢٠٠٣. وباكستان بصفتها مساهما رئيسيا بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا سيما، عن طريق مشاركتنا في البعثات المعقدة، مثل البعثات في سيراليون وليبيريا وجمهورية

ترجمته على صعيد الواقع العملي. وينبغي الحفاظ على الجمعية وولايتها من التجاوزات، خاصة من مجلس الأمن. فالجمعية العامة هي التي يجب أن تضمن متابعة قرارات اجتماع القمة.

وباكستان، بصفتها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستعمل عن كثب مع الدول الأعضاء لتنفيذ الدور المعزز المقترح للمجلس مع إجراء التعديلات اللازمة للهيكل التنظيمي للمجلس وجدول أعماله وأساليب عمله.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، لكنه يفتقر إلى الشفافية والديمقراطية. فلا هو تمثيلي تماما ولا يخضع للمحاسبة أمام العضوية العامة. وبالتالي فإن الأساس المنطقي لإصلاحه واضح. ينبغي توسيع المجلس بإضافة ١٠ أعضاء غير دائمين حتى يعبر عن كامل طيف عضوية الأمم المتحدة. ويمكن السماح بإعادة الانتخاب مباشرة لتمكين البلدان الكبرى من السعي إلى عضوية المجلس بتواتر أكبر، ولكن من دون زيادة عدم المساواة بتعيين أعضاء دائمين جدد. ويستبعد ذلك الكثير من البلدان المهمة، ويقسّم ويُضعف الأمم المتحدة ويزيد من تقليل مصداقية المجلس وشرعيته.

إن اقتراح الاتحاد من أجل توافق الآراء عملية عادلة ومنصفة وديمقراطية. ويتسم بالمرونة للتوفيق بين مواقف ومطامح جميع البلدان والمجموعات الإقليمية والسياسية، بما في ذلك الموجودة في أفريقيا. وسيزيد من تمثيل العضوية العامة في مجلس الأمن. كما سيعزز ذلك الاقتراح مكانة الجمعية العامة وذلك يجعل المجلس أكثر عرضة للمساءلة أمام العضوية العامة. وإنما على استعداد لمواصلة بذل الجهود - في أي شكل مفتوح وشفاف، بما في ذلك الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة - من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول إصلاح مجلس الأمن.

على حل المنازعات السياسية والتصدي للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية والإنمائية التي يواجهها العالم الإسلامي.

إن الفشل في تحقيق الاتفاق على نزع السلاح ومنع الانتشار في الوثيقة الختامية يبرز الخلافات العميقة القائمة فيما بين الدول الأعضاء. وهذا أمر خطير على السلام والاستقرار، خاصة في مناطق التوتر. لقد حان الوقت لكي يعمل للمجتمع الدولي، أي لعضوية الأمم المتحدة بأسرها، وليس لحفنة من الدول اختارت نفسها بنفسها، على التوصل إلى توافق آراء جديد حول نزع السلاح ومنع الانتشار في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف أو دورة خاصة لهيئة نزع السلاح.

وكان يمكن لاجتماع القمة أيضا التوصل إلى توافق آراء كامل بشأن كيفية ضمان التعزيز الفعال لحقوق الإنسان التي تعتبر، إلى جانب "السلم والتنمية"، الركيزة الثالثة لإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي لنا أن نبني على الاتفاق الذي تم التوصل إليه لتطوير توافق آراء تام. وباكستان ستشارك في إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان يقوم على التمثيل العادل ويعمل بصفته هيئة فرعية للجمعية العامة. وينبغي لولاية المجلس الجديد وأساليب عمله أن تعزز التعاون بدلا من المواجهة. ويجب علينا أيضا أن نسعى إلى تحسين وترشيد اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والعديد من الآليات الخاصة القائمة المعنية بالموضوع، وأن نسعى كذلك إلى مشاركة المجتمع المدني في عمل الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان. ونرى أن هذه الممارسة للإصلاح ينبغي أن يُعهد بها إلى فريق عامل في جنيف.

لقد التزمنا بتقوية الأمم المتحدة وجعلها هيئة أكثر فعالية وكفاءة وديمقراطية وخضوعا للمحاسبة. والتعهد الذي أعلنه بإعادة تأكيد الموقع المركزي للجمعية العامة يجب

غزة، وعلى ثقة بأن ذلك سيتبعه انسحاب من الضفة الغربية، مما يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء. وستبذل باكستان كل ما في وسعها من أجل تعزيز السلام الدائم في الشرق الأوسط. وسيساعد ذلك بشكل كبير على إزالة الظروف التي تشجع على التطرف والإرهاب.

ويحدو باكستان الأمل أيضا في استعادة السلام والأمن في العراق. وينبغي أن نشجع العراق على التوصل إلى توافق في الآراء بشكل ديمقراطي فيما بين شعوبه وأقاليمه، يحافظ على وحدته وسلامته الإقليمية، وكذلك تعزيز قدراته الوطنية على الحفاظ على الأمن عن طريق مكافحة العنف والإرهاب.

لقد أكملت أفغانستان تحقيق معلم بارز آخر بعقد الانتخابات البرلمانية بنجاح. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته الكاملة في مساعدة الأفغان على التغلب على ما تبقى من تحديات. وتلتزم باكستان، على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، بدعم الجهود المبذولة لتحقيق السلام والأمن والتنمية وإعادة بناء أفغانستان. ونود أن نرى الثلاثة ملايين لاجئ أفغاني، الذين لا يزالون نازحين، وقد عادوا إلى بلدهم في سلامة وشرف.

ينبغي ألا تكون هناك تساؤلات تخدم مصالح ذاتية، أو مراوغة بشأن التزام باكستان ومساهمتها في تحقيق السلام والأمن في أفغانستان، اللذين يحققان مصلحتها الذاتية على أفضل وجه. وتشارك باكستان بنشاط في وقف التنقل غير المشروع عبر الحدود واحتواء الخطر الذي تمثله حركة الطالبان وتنظيم القاعدة، بما في ذلك من خلال اللجنة الثلاثية المشتركة بين باكستان وأفغانستان والولايات المتحدة. ويتجاوز الوجود العسكري لباكستان على طول الحدود، إلى حد بعيد، القوة المجتمعة للوجود العسكري الوطني والدولي في أفغانستان. واقترحنا مؤخرا إقامة سياج

وتعرب باكستان عن سرورها لأن اجتماع القمة قد أكد من جديد على القيم والمبادئ المركزية للأمم المتحدة وتقر بأن نطاق التهديدات التي نواجهها يقتضي منا الرد السريع والجماعي والأكثر تصميمًا. كما تقر أيضا بأن الكثير من التهديدات تعزز بعضها بعضًا. وإننا نرحب بإعادة التأكيد على التسوية السلمية للتراعات وعلى القيود الصارمة التي يفرضها الميثاق على استخدام القوة. ومن المناسب أننا اليوم نحتفل باليوم الدولي للسلام.

تعتقد باكستان أنه يجب على الأمم المتحدة، وهي تتصدى للتهديدات الجديدة، مثل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، أن تواصل إيلاء الأولوية لمعالجة التراعات والصراعات العديدة التي تنشب في مناطق كثيرة من عالمنا وحلها.

توجد في أفريقيا دينامية جديدة تتمثل في تولي المسؤولية الإقليمية والمشاركة والشراكة الدولية في التصدي للصراعات والأزمات المعقدة. ومع ذلك فإن التقدم مختلط. فالتحسينات النسبية في سيراليون وليبيريا تتناقض مع العديد من التحديات التي تواجه كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وتشجعنا بشائر السلام التي تتجلى في السودان. ومن ناحية أخرى، ما زال الصومال يتوق إلى أن يحظى بالاهتمام والدعم الدوليين الضروريين لاستعادة الأمن وترسيخ المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في عملية السلام. وستواصل باكستان تقديم مساهمتها في الأمم المتحدة وبذل الجهود الدولية من أجل استعادة السلام والاستقرار في أفريقيا.

إن الحل المبكر للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى أساس وجود دولتين، سييسر بداية عصر جديد من السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ونحن نرحب بالانسحاب الإسرائيلي من

وتحقق باكستان أيضا نجاحا في مكافحة الإرهاب والتطرف. وهي تسير على درب الديمقراطية المستدامة. وقد مكّنا لشعبنا من المستوى الجماهيري فصاعدا، ويشمل ذلك ضمان نسبة ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة على جميع المستويات. وأدججت الأقليات في الاتجاه السائد للمجتمع. ونحن مصممون على كفالة استدامة تلك الجوانب الإيجابية في تميمتنا الوطنية. وفي الوقت نفسه، فإننا نعمل على إقامة شركات اقتصادية وثيقة في المنطقة وفيما وراءها.

وبنفس روح الارتباط البناء ترغب باكستان في إقامة تعاون متعدد الأطراف وفي تعزيز الأمم المتحدة - وهي المحفل الفريد الذي لا غنى عنه، في عالمنا المتكافل، بالنسبة لجميع الدول، كبيرها أو صغيرها، قويها أو ضعيفها.

لقد شاركت باكستان بنشاط وساهمت بشكل بناء في التحضير لاجتماع القمة ووثيقته الختامية. ونحن ملتزمون بتعزيز عملية الإصلاح في متابعة قرارات اجتماع القمة. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع كل الدول الأخرى ونود أن نؤكد للجمعية تعاوننا الكامل في هذا المسعى التاريخي.

الرئيس المشارك (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد إيغناسيو وولكر، وزير خارجية جمهورية شيلي.

السيد وولكر (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أشيد بالرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ونؤكد لهم رغبتنا الكاملة في التعاون معهم في المهام التي يضطلعون بها.

إننا نصل إلى هذه الدورة للجمعية العامة بنفس ما كان لدينا من قناعة وتصميم منذ ٦٠ عاما مضت. وما زلنا نعتقد أن هذا هو المكان المناسب الذي يمكن أن نعزز فيه بشكل جماعي حقوق الإنسان والتنمية والتضامن والسلام. إن الاتفاق السياسي الذي توصلنا إليه في الأسبوع

جزئي على الحدود في مناطق محدودة للتقليل إلى أدنى حد من فرص التنقل غير المشروع. ويجدون الأمل في أن يتم قبول هذا الاقتراح وتنفيذه بالروح التي عُرض بها.

إن العلاقات بين الهند وباكستان آخذة في التحسّن. وهناك أمل جديد في تحقيق السلام والتعاون في جنوب آسيا. ويجب أن نُعطي هذا الأمل أيضا لشعب جامو وكشمير في سعيه المشروع إلى تحقيق تقرير المصير. وقد قال الرئيس مشرف، في بيانه الذي ألقاه أمام اجتماع القمة في ١٤ أيلول/سبتمبر، إنه يجب ألا تظل باكستان والهند أسيرتين للكراهية والماضي، ولدورة المواجهة والصراع. ولتفادي حدوث ذلك، من الضروري أن نتوصل إلى حل عادل للتراع حول جامو وكشمير، يكون مقبولا لباكستان والهند، وقبل كل شيء، لشعب كشمير. وفي نفس اليوم، التقى الرئيس مشرف برئيس وزراء الهند، السيد مانموهان سينغ، في نيويورك للمضي قدما بالحوار المتعدد الجوانب بين بلدينا.

كما سيوفر السلام في منطقتنا حافزا للجهود التي تضطلع بها باكستان لتحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية سريعة ومنصفة. ونشاط اجتماع القمة تشديده على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة. واتخذت الحكومة مجموعة من التدابير لتحويل باكستان إلى دولة إسلامية حديثة ودينامية وتقديمية وديمقراطية. وقد تمخضت سياساتنا عن نتائج ملموسة، ألا وهي استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق معدل نمو قدره ٨,٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي، وعجز مالي منخفض وزيادة في الإيرادات المحققة من التصدير والتحويلات المالية والاستثمارات الخارجية. وينصب الآن التركيز الرئيسي لاهتمام حكومتي على الإسراع بنقل المكاسب الاقتصادية إلى الشعب الباكستاني. ونحن على ثقة بأننا سنحقق جميع الأهداف الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية.

لشيلي وأمريكا اللاتينية. وقد كتب المواطنون ذلك التاريخ بنضالهم من أجل استعادة الاحترام لكرامة وحقوق الفرد.

إن حقوق الإنسان، في حقيقة الأمر، شاغل مشروع للمجتمع الدولي. ولا تشكل دراسة قضايا حقوق الإنسان التي تقوم بها الأمم المتحدة تدخلا غير مشروع. بل العكس هو الصحيح، لأن ذلك يمثل ممارسة للمسؤولية المشتركة، من منظور التعاون وليس من منظور المواجهة. وعندما لا تكون الدول قادرة أو مستعدة للتصرف، فإن المنظمة لا يمكنها أن تظل غير مبالية أمام الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومسؤولية الحماية التزام أخلاقي دولي لا يمكننا التنصل منه.

والقرار بإنشاء مجلس حقوق الإنسان يمثل بالنسبة لشيلي خطوة هامة نحو الحماية العالمية لحقوق الإنسان. ونأمل أن تُحدّد، قبل نهاية الدورة، مواصفات المجلس، بما في ذلك مركزه كهيئة دائمة. وانتخاب أعضائه بأغلبية ثلثي الجمعية، كما نقترح، سيعزز شرعية الهيئة.

إن التقارير الشاملة التي يقدمها المفوض السامي لحقوق الإنسان من شأنها أن تسهم أيضا في تعزيز مصداقية النظام المتعدد الأطراف لحقوق الإنسان. ومن أجل تجنب التسييس والانتقائية التي تسيء لعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، سيُشجع وجود نظام لاستعراض الأقران على تعزيز التعاون، شريطة أن تكون جميع البلدان خاضعة للتقييم، وخاصة تلك التي تتطلع إلى شغل مقاعد في مجلس حقوق الإنسان.

إن القيم الديمقراطية شاملة: فهي تسري على المواطنين الذين يشاركون في حياة المجتمع، وتشكّل أساس تنظيم الحكومة والمؤسسات العامة، وهي أيضا قُطب الرُحى للتعايش الدولي. والقيم الديمقراطية من أولويات جدول الأعمال المتعدد الأطراف، وينبغي أن تنعكس في الالتزام

الماضي، بالرغم من أنه لا يفي بكل توقعاتنا، فإنه يمكننا من المضي قدما نحو تجديد شامل ومتوازن لمنظومة الأمم المتحدة. إن لدينا الولايات التي تمكّننا من البدء في هذا التجديد أثناء هذه الدورة. ويجب أن نجعل ذلك ممكنا، لأن مصلحتنا هي مصلحة الإنسانية جمعاء.

إن أمامنا فرصة استثنائية لتعزيز تعددية الأطراف وبنائها ضمن الإطار الحقيقي للتعايش الدولي. والنظام المتعدد الأطراف هو الركن الأساسي لسياستنا الخارجية. وفي إطار النظام المتعدد الأطراف، تمثل المفاوضات وتوافق الآراء أدوات لتشجيع العولمة بطريقة مشروعة وفعالة. والأمم المتحدة محفل فريد في هذه العملية، ويجب تعزيزها من أجل بلوغ تلك الأهداف.

إننا نؤمن بأن تعددية الأطراف يمكن أن تمدّنا بأدوات أكثر وأفضل، لكي يتسنى لكل البلدان، كبيرها وصغيرها، أن تشارك في التداول على وضع القواعد وتوزيع فوائد العولمة. ونحن على قناعة بأن العولمة هي فرصة أكثر من أن تكون تهديدا. ولذلك، يجب علينا ضمان إدارة العولمة التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مؤسسات تعمل وفق قواعد اللعبة الواضحة والثابتة والعادلة ضمن إطار القانون الدولي. إن القوى الاقتصادية لا تعمل في فراغ سياسي، ولذلك نحن في حاجة إلى هياكل جديدة وكذلك أساليب عمل جديدة في منظومة الأمم المتحدة.

وبهذه الروح شاركت شيلي بنشاط في مختلف الاجتماعات المعنية بإعادة تنشيط الأمم المتحدة، وتشجيع الإصلاحات الشاملة في ميادين التنمية الرئيسية، والأمن، والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي رأينا أن حماية حقوق الإنسان هي القضية المركزية في العولمة، وهي شاغل مستمر في التاريخ الحديث

النشط للدول الأعضاء بتشجيع الديمقراطية والدفاع عنها. وذلك الاهتمام هو الذي حفز جهود شيلي في مجتمع الديمقراطيات.

وفي حين أن بعض الشعوب والمناطق جزء من المجتمع العالمي وتشارك في صنع القرار وفي توزيع الناتج العالمي، فإن البعض الآخر يتعرض إلى الإقصاء ولا يملك إمكانية الوصول إلى تلك الفوائد. وتثير هذه الحالة مسائل هامة حول المشاركة الديمقراطية. ولذلك، من الضروري، إذا رغبتنا في إرساء الديمقراطية في العالم، أن نمضي بحزم لإزالة عدم المساواة وإنهاء الإقصاء. وجودة نوعية الديمقراطية مرتبطة بالاندماج الاجتماعي والتحرير من الفقر.

وفي هذا السياق، تمثل الأهداف الإنمائية للألفية التزاما عالميا بالحقوق الأساسية، مقرونة بالدعائم الاجتماعية التي ينبغي توفيرها من أجل توطيد الديمقراطية واستئصال عدم الاكتراث الأخلاقي إزاء الضعفاء في العالم.

إن تعميق الديمقراطية يجب أن يهدف إلى بناء القدرات المؤسسية لكي تفي باحتياجات المجتمع بطريقة شفافة. وهذا هو الخط الذي اتبعناه في منظمة الدول الأمريكية، وخاصة من خلال الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، الساعي إلى وضع صيغ وصكوك لترشيد الحكم الديمقراطي. وتعتقد شيلي أن هذا الميدان يتطلب وجود تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

إن التأكيد على الديمقراطية كقيمة عالمية من جانب رؤساء الدول أو الحكومات في الوثيقة الختامية يمثل تقدما ملموسا في توطيد نظام دولي جديد لتشجيع حماية الديمقراطية وسيادة القانون.

وإنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية يوفر لنا محفلا جديدا للتعاون من أجل تعزيز وتوطيد الديمقراطية حول العالم. وفي نيسان/أبريل وافقت ١٠٨ بلدان من جميع

القرارات على "التزام سانتياغو: التعاون من أجل الديمقراطية" المتضمن لمبادئ توجيهية للعمل.

لقد سلمنا بالكامل بمفهوم الأمن المتعدد الأبعاد من أجل مواجهة التهديدات القديمة والجديدة. وبالفعل، كان إدماج مفهوم الأمن البشري على مستوى الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في عملية التجديد. وينبغي للتعريف الذي ستقوم الجمعية العامة بوضع صيغته أن يتضمن التقدم المحرز من جانب شبكة الأمن البشري، التي شاركت فيها شيلي بنشاط منذ البداية.

لقد شعرنا بخيبة أمل كبيرة لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن إدماج موضوع نزع السلاح وعدم الانتشار في عملية الإصلاح. فهذا موضوع يجب ألا يسقط من جدول أعمال الأمم المتحدة. ولذلك، أيدنا المبادرة النرويجية، التي نجحت في سد الثغرات بين المواقف المتعارضة. وللأسف، على الرغم من أن المبادرة لقيت تأييد ما يناهز ٨٠ بلدا، فإنها لم تجد مكانها في الوثيقة الختامية. وسوف نواصل العمل من أجل اعتمادها.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن على قناعة بأنه ينبغي التصدي للإرهاب من خلال استراتيجية عالمية متواصلة، بتعاون جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومن خلال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ولذلك، يجب أن تمضي إدارتنا القوية للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره عبر الإرادة السياسية من أجل إبرام اتفاقية دولية ضد الإرهاب قبل نهاية هذه الدورة.

إن القرار القاضي بإنشاء لجنة بناء السلام يمثل واحدا من النجاحات الكبرى لجدول أعمال الإصلاح، حيث أن ذلك سيمكن المنظمة من توفير استجابة مؤسسية متكاملة لحالات ما بعد الصراع. ولا ينبغي لأنشطة الأمم المتحدة أن

بيئة اقتصادية دولية تسهل التخفيف من وطأة الفقر وتسمح بتنمية مستدامة.

وقد كنا من الجهات الراعية لمشروع "العمل ضد الجوع والفقر"، الذي يتوخى وضع ترتيبات مبتكرة لتمويل لمواجهة هذه المشكلة في إطار مساعي المجتمع الدولي بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن بحاجة الآن إلى استجابات، ومشروع العمل هو خيار واضح أقرت به الوثيقة الختامية للقمة.

وتعتبر شيلي من الضروري دعم الجهود المبذولة عامة لتحرير التجارة الدولية لصادرات البلدان النامية ولتحقيق تدفقات مالية مستقرة إلى اقتصاداتها. ونحث على احتتام سريع لجولة الدوحة التي نلتزم بها، وعلى إعادة رسم الصورة المالية الدولية لتهيئة ظروف دولية مؤاتية لنمو البلدان النامية المطرد وللقضاء على الفقر. إن التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع هي ثلاثة مفاهيم مترابطة، تسود وجودنا كمجتمعات، يجب أن تنعكس صورتها في عملية إصلاح شاملة. وقد بلغنا المرحلة الحاسمة من الطريق المؤدي إلى التحديد؛ ونحن مسؤولون جميعاً عن بلوغ الغاية.

وعلى أن نحرز تقدماً نحو توافق للآراء على إصلاح مجلس الأمن، بحيث يتمكن هذا الجهاز من تمثيل الحقائق المستجدة في القرن الحادي والعشرين بصورة أكثر ديمقراطية.

ومما لا بد منه أيضاً تجديد القدرة الإدارية للأمانة العامة على إدارة فعالة ومسؤولة للموارد التي نسهم بها جميعاً لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة. وقبل الفوارق المشروعة وفوقها - وهي جزء من غنى تنوعنا - يجب أن نرسي أسس اتفاقات عالمية، تعبر عن شواغلنا المشتركة لضمان كرامة الناس ولحق العيش في عالم أكثر أمناً.

واسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بالقول إن دورة الجمعية العامة هذه هي فرصة تاريخية لتحقيق التغيير. وإن

تتوقف مباشرة مع انتهاء الأزمة، بل يجب - من أجل بناء سلام دائم - أن تستمر حتى تتم إعادة بناء المؤسسات واستعادة التعايش السلمي.

ونحن بوصفنا أمريكيين لاتينيين، ومدركين لمسؤولياتنا العالمية، نشارك بنشاط في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونحن على قناعة بأن الالتزام المشترك وطبيعته الإقليمية القوية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، كان مساعداً لتمكين هايتي من استعادة قدرتها على تقرير مصيرها.

ولا شك في أن هذا سيقنضي استمرار وجود المجتمع الدولي. والانتخابات خطوة هامة ينبغي أن تتخذها هايتي في الموعد المحدد لها. غير أن الاقتراع ليس إلا أساس تقرير المصير: ويجب أن نواصل مساعدتنا على تهيئة الشروط المسبقة اللازمة لمستقبل أفضل لشعب هايتي. وفضلاً عن ذلك، قد تكون هايتي أول امتحان تجريبي للجنة بناء السلام.

والتغلب على الفقر والجوع وعدم التكافؤ الاجتماعي هو التحدي الكبير الذي يواجه شعوبنا اليوم. والتنمية الاقتصادية بإنصاف هي أمر أساسي لتحقيق عالم يسوده السلام فعلاً ولضمان حقوق الأفراد واستقرار الديمقراطيات.

قبل بضعة أيام، قام رؤساء الدول أو الحكومات باستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي تم اعتمادها عام ٢٠٠٠. وقد حقق بلدي أكثر من نصف الأهداف، وهو يرجو أن يحققها كلها بحلول ٢٠١٥.

وفي سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية بإنصاف، تقع على كل دولة مسؤولية ينبغي أن تتحملها داخلياً ومهاماً يتعين تأديتها دولياً. وفي هذا الصدد، من الأمور الجوهرية العمل على تنفيذ توافق آراء مونتيري الخاص بتمويل التنمية، بحيث يستطيع كل بلد في جهوده الداخلية أن يتمتع بفوائد

النقاط الرئيسية التي سبق طرحها في ذلك البيان بصدد تحديات الإصلاح. ويمكننا أن نفتخر بما بلغه الاتحاد اليوم على المسرح العالمي وبسجله في الأمم المتحدة.

وليس هذا مطلقاً مجرد مناقشة عامة أخرى في مستهل دورة جديدة للجمعية العامة. نحن مدعوون إلى أن نرقى إلى مستوى المسؤولية التي تم بيانها في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي سبق مناقشتنا هذه. في ذلك الاجتماع، التزم رؤساء الدول أو الحكومات عن كل مئة، في الوثيقة الختامية لقمة ٢٠٠٥ العالمية (القرار ١٠/١)، بمواصلة الجهود لإصلاح منظمتنا. وبات في يدنا الآن تنفيذ قرارات قادتنا وأن نبلي فيها أحسن بلاء.

وعلى ضوء ذلك، أود الثناء على السيد جان بينغ، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، للعمل البارز الذي اضطلع به، مع مساعديه، على مدى الأشهر القليلة الماضية، وللطريقة التي أدار بها المفاوضات. لقد كانت عملية صعبة، بيد أنني أعتقد بأن لدينا وثيقة يمكننا الارتياح إليها. وثمة عدة جوانب منها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة، لكن الجمعية العامة مستعدة للعمل عليها، مسترشدة بمهارة الرئيس الحالي، السيد يان إلياسون.

ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل سعيها إلى غايات متعددة الأوجه وأن تعمل كمنظمة مركبة، فعالة. وهذه هي روح المناقشات التي أجراها رؤساء دولنا أو حكوماتنا وروح القرارات التي اتخذوها.

لا تزال هناك أمور كثيرة، يتعين عملها فيما يتصل بولاية اللجنة الأولى ومسؤولياتها. ولا تزال المناقشات في موضوع الأمن الدولي ترهقن بترتيبات أُخذت أثناء الحرب الباردة. ومع الأسف، تبدو جميع محافل التفاوض المتعدد الأطراف تقريبا راضية عن اتجاهها المحافظ. ومع ذلك فإننا

نحن لم ننفذ الاتفاقات المعقودة، محتبئين وراء المصالح الوطنية أو وراء رؤى ثقافية ضيقة، فسنقصر في التجاوب مع مشاعر وتوقعات ملايين الكائنات البشرية، الطامحة إلى التفاهم بين الحضارات وإلى تحالف عالمي لأجل التنمية وتأكيد مجدد للقيم التي تقوم عليها الأمم المتحدة. فلا نفوتن هذه الفرصة. إن نحن لم نعمل اليوم جماعياً، فغداً قد يفوت الأوان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن إلى الكلام معالي السيد تيودور باكونشي، وزير الدولة للشؤون العالمية بوزارة خارجية رومانيا.

السيد باكونشي (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوت رومانيا إلى أصوات الذين هنا وأبجراً معالي السيد يان إلياسون على انتخابه للمنصب الهام، منصب رئيس الجمعية العامة. ونتمنى له كل النجاح ونؤكد له تأييدنا الكامل.

للمناقشات السياسية في الدورة الستين للجمعية العامة دلالة خاصة: ففي غضون هذه الدورة، سنحتفل بممرور ٥٠ عاماً على حضورنا ومشاركتنا الفاعلة في الجهود المشتركة للأمم المتحدة، المبذولة من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة، لمساعدة الشعوب المتألمة ولتعزيز حقوق الإنسان. ولا نزاع في أن الحالة الدولية الراهنة تقتضي لا أن نلقي نظرة مركزة، نقدية على الواقع، بل أن تكون لنا أيضاً القوة اللازمة لاتخاذ قرارات مسؤولة وتدابير شديدة، على الصعيدين: السياسي والمؤسسي، للتأكد من أن الأمم المتحدة ستتمكن من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ومن مواصلة اضطلاعها بدور هام في خدمة الخير العام.

(تكلم بالانكليزية)

تؤيد رومانيا كل التأييد البيان الذي ألقاه في الجلسة العامة التاسعة جاك سترون وزير خارجية بريطانيا العظمى، باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك، سأكتفي في كلمتي بتكملة

مع الواقع الجديد لعالم متغير. فبعد سنوات طويلة من انتهاء الحرب الباردة. ما زالت الأمم المتحدة تناضل من أجل الانتقال من منظمة تتسم بخلافات إيديولوجية إلى منظمة تستجيب بنشاط للتحديات التنفيذية الملحة. وقد أصبح التغيير المؤسسي شرطاً أساسياً مطلقاً لنجاح نتائج السياسة العامة.

ومن بين المشاكل الرئيسية المحيطة بالمنظمة، والتي يمكن، للأسف، أن تتحول إلى مشكلة مزمنة الارتفاع المتزايد للتوقعات والمطالب، مع عدم وجود الموارد الكافية والأدوات الإدارية الملائمة.

وفي وقت يشكك فيه البعض في أهمية منظمنا، وكان علينا فيه أن نتصدى، مؤخراً، لمجموعة متعاقبة من الفضائح المتعلقة بسوء الإدارة، نحتاج - نحن الأمانة العامة والدول الأعضاء معا - إلى التصرف بحزم لضمان كفاءة الأمم المتحدة ومصداقيتها، بتحسين الأداء الإداري فيها، وإنشاء آليات ناجعة تختص بمسؤولية الأمانة العامة ومسئوليتها، وتعزيز مهام مراجعة الحسابات والرقابة، ومنح الأمين العام السلطة والمرونة اللازمين لكي يدير الولايات المعهودة إليه من قبل الدول الأعضاء بفعالية.

وبالنسبة لرومانيا، على غرار أعضاء آخرين في الأمم المتحدة، ما زال مجلس الأمن يمثل الهيئة التي ترصد العلاقات الدولية فيما يتعلق بالقضايا الحرجة التي تشكل تهديداً للسلام الإقليمي والعالمي. ومن الجدير بعاطر الشناء أن مجلس الأمن تولى دوراً رائداً في إرساء مفهومي الإنذار المبكر والتسوية، باعتبارهما حجر الزاوية لنهج الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجاه كامل طائفة التهديدات الماثلة أمام السلام والأمن الدوليين.

وتعد رومانيا، التي لها أكثر من ٢٠٠٠ من حفظة السلام يخدمون في الميدان في شتى أنحاء العالم، مساهماً رئيسياً

جميعاً متفقون، نظراً إلى تلك المقدمات، على أن من الصعب التقدم في الحوار السياسي وتحديد أولويات جديدة.

نحن بحاجة إلى عملية جديدة شديدة العزم متأصلة بالإصلاح الحقيقي. وينبغي أن تفصل بحيث تستجيب بفعالية لأشد المخاطر شؤماً على السلم والأمن الدوليين: الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن يراعي الإصلاح احتياجاتنا وأن يثمر فوائد متكافئة للجميع، في منظومة تقوم أساساً على فكرة الأمن الجماعي.

والنجاح في مجال التنمية يستدعي تضامناً واسع النطاق في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد زادت رومانيا تدريجياً إسهامها للخروج بحل لمسائل التنمية العالمية. وانضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي سيجعل منها عضواً في أكبر الجهات العالمية المناهضة. ويجب أن تطور الأمم المتحدة، وأن تعزز قدرتها على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وعلى تعزيزها بصورة فعالة، بتأييدها مفهوم "المسؤولية عن الحماية"، الذي يستدعي رداً دولياً في الحالات التي تكون فيها الدول عاجزة عن أو غير راغبة في الاضطلاع بوظيفتها الرئيسية، ووظيفة حماية أرواح مواطنيها وممتلكاتهم وحقوقهم الأساسية.

وهذه الحتمية تجسدت بصورة مقنعة في حقيقة أنه على امتداد السنوات الـ ١٥ الأخيرة، شهدنا كيف أن عدداً من الصراعات المحلية التي كثيراً ما كانت تبدأ كحركات انفصالية، تطورت حتى وصلت إلى حالة "الصراع المجدد". وهذه الصراعات أصبحت مرتعاً خصباً لانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، واعتداءات واستهداف لأضعف فئات السكان، مثل النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى مختلف الأقليات.

ولن يكون مجدداً أن نناقش برنامجاً طموحاً للسياسة العامة، ما لم يكن لدينا منظومة أمم متحدة فعالة ومتواكبة

الوطنية. ويشرفني أن أبلغ المندوبين أن رئيس بلادي، في ١٤ أيلول/سبتمبر، وقع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ورومانيا تشاطر الاتحاد الأوروبي موقفه تجاه الحاجة الملحة إلى اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي أثناء الدورة الستين للجمعية العامة.

أما هدفنا الحاسم، فهو أن نرى اليوم الذي يكون فيه المجتمع الدولي قادرا على التصدي لكل تحدٍ أمني، أينما كان، من خلال تعبئة أفضل للموارد والقدرات القائمة.

وقد سعدنا بالاعتراف، في نتائج القمة (القرار ١٠/١)، بأهمية الإسهام الذي قدمته المنظمات الإقليمية لقضية السلام والأمن.

وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم لتقوية العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وعقدوا عزمهم على توسيع نطاق هذا البعد للهيكلة الجديد للسلام والأمن الدوليين، من خلال اتفاقات تتسم بالطابع الرسمي بين الأمانات المعنية، وإشراك المنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء، في أعمال مجلس الأمن.

وتجربة رومانيا الخاصة في جنوب شرق أوروبا ومنطقة البحر الأسود، تبين أنه في حالات مثل إدارة الصراع، ولدى التعامل مع الاستجابات للتهديدات عبر الوطنية، يصبح العمل الإقليمي الذي يعززه تعاون جاد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمرا حاسما.

وفي منطقة البلقان، ستكون الطريقة التي ستعالج بها قضية كوسوفو على مدى الأشهر القادمة حاسمة بالنسبة للآفاق الشاملة للاستقرار الدائم والتكامل والازدهار للمنطقة كلها. وسياسة المعايير التي تتزعمها الأمم المتحدة في كوسوفو حسنت الوضع في المنطقة. واحتمال تفجر العنف

ومستثمرا كبيرا في طائفة عريضة من العمليات التي تفوض وتؤذن بها الأمم المتحدة؛ وبالتالي فإن لنا مصلحة كبرى في نجاح نتائج تلك العمليات.

وكان موقف رومانيا الثابت دائما هو أن الوقاية من التهديدات الأمنية تعني أكثر من مجرد صدها عند الحدود؛ فعلى أن نذهب حيث تنشأ تلك التحديات ونعامل معها بعمل حازم واستثمار دائم. فهذا جزء من الأساس المنطقي لمساعي رومانيا المشتركة مع الشركاء والحلفاء في تحمل مهمة تثبيت الاستقرار والإعمار في العراق وأفغانستان. ففي كلا البلدين تجري انتخابات بفضل التفاني العظيم والجهود المضنية لمواطني هذين البلدين، في المقام الأول، وأيضا بفضل انخراط مطرد من جانب المجتمع الدولي. ورومانيا تتحمل نصيبها من هذا العبء في كل مراحل العملية.

منذ تاريخ ١١ أيلول/سبتمبر، أصيب هذا الصرح الدولي وكذلك قيم الأمن والسلام المشتركة بصدمة عنيفة من جراء فورة لم يسبق لها مثيل في النشاط الإرهابي. وكانت رومانيا ضمن أوائل البلدان التي شرعت في جهود اضطلع بها على الصعيد العالمي وكذلك الإقليمي لمكافحة هذا البلاء. ومنذ ذلك اليوم وحتى الآن نقف دائما في طليعة الكفاح ضد الإرهاب، سواء في الميدان أو من خلال المشاركة النشطة في عملية بلورة مبادرات متعاقبة في أشكال مختلفة.

وفضلا عن ذلك، أوفت رومانيا بمساهمتها الخاصة في جهود مناهضة الإرهاب بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن الدولي، بتوليها، ضمن جملة أمور، رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتقدمت رومانيا بالفعل نحو مرحلة التصديق على الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ ذات الصلة، التي اعتمدت في هذا المجال، ونقلت أجزاء مهمة من أحكامها إلى تشريعاتها

في تشرين الثاني/نوفمبر، ستتولى رومانيا رئاسة ميثاق التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود. وبهذه الصفة، ستسعى رومانيا إلى تشجيع كل العناصر الفاعلة في المنطقة على أن تفكر استراتيجياً من أجل الصالح العام، وتتغلب على عبء هذه الصراعات المطولة، حتى تعظم الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. كما أن دول المنطقة، في ضوء الترابط العالمي، تحتاج إلى أمم متحدة تربطها صلات أوثق بالهياكل الإقليمية، ويمكنها، بالتالي، أن تنهض بفعالية العمل المشترك.

وأياً كان ما نصف به نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ - سواء بأنها مخطط عمل أو خريطة طريق - فمما لا شك فيه أن إصلاح الأمم المتحدة ما زال في طور الإعداد. وفيما يخص رومانيا، فإننا مستعدون للانضمام إلى الرئاسة وإلى جميع البلدان الأعضاء، في مساع لإعداد الأمم المتحدة لتلبية المطالب الثقيلة المتوقعة من التعاون المتعدد الأطراف في القرن الواحد والعشرين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

والصراع أصبح الآن أقل مما كان عليه في الماضي، ويمكننا أن نبدأ في التطلع إلى المستقبل بمزيد من الثقة. ومع ذلك، فالمهمة لم تكتمل بعد. فالصرب والطوائف العرقية الأخرى في كوسوفو، ما زالوا يخشون على أمنهم ولا يمكنهم أن يعيشوا حياة سوية. ولا تزال هناك أيضاً أعداد لا حصر لها ممن ينتظرون العودة إلى ديارهم. ومن ثم، لا بد من مواصلة التطبيق الشامل للمعايير، مع إيلاء الاعتبار الوافي لتأمين وحماية العلاقات الطبيعية بين الطوائف العرقية، ولحقوق وحرريات جميع أهالي كوسوفو. وإلى حين إرساء قاعدة من هذا القبيل، لا يمكن لأحد أن يشير بشكل واقعي إلى الاستقرار وإلى تسوية سياسية في المنطقة، على نحو ما يدعو إليه قرار مجلس الأمن الدولي ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إلى الشرق من رومانيا، في منطقة البحر الأسود الأوسع، تتعرقل التنمية بسبب انعدام الأمن والاستقرار الشاملين. وأشير هنا على وجه الخصوص إلى حالات الصراع المطول في المنطقة - والتي تجمدت في وضع من عدم اليقين وإغفال القانون الدولي والرقابة. كما أن مناطق الصراع هذه، إلى جانب أثرها السلبي على التنمية والحياة السياسية السوية، تنشر أمراض العصر في البلدان المجاورة، مثل الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وتهريب البشر، والإرهاب قبل كل شيء. وعلى دول المنطقة أن تنهض لمواجهة هذه التحديات يدا واحدة. ولكنها لن تتمكن من ذلك بدون تعاون وثيق. وهي بحاجة إلى شركاء أقوىاء ورؤية استراتيجية، ونهج متماسك وأكثر شمولاً. وواضح أن من واجبنا أن نتهدي إلى شيء أفضل وأكثر استدامة من محاولة وضع هذه الصراعات في حجرة التجميد لعقود أو سنين. أما أفضل سبيل لضمان مزايا الاستقرار لكل المعنيين في منطقة البحر الأسود الأوسع، فهو العمل من أجل أن يسود منطق التعاون.